إطار مُقترح لمُعالجة الإختلافات بين معاييرالمُحاسبة عن الزكاة في القياس والافصاح عن وعاء زكاة التجارة والصناعة في الشركات

دراسة ميدانية في دولة الكويت

الاستاذ الدكتور / محمود السيد الناغى

أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة ـ جامعة المنصورة

الاستاذ الدكتور / احمد كمال مطاوع

أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة ـ جامعة المنصورة

الباحث / عجيل جابر جنديل العدوانى

مدير الإدارة المالية بشركة الاشراف القابضة بدولة الكويت

أولاً: الإطار العام للدراسة وعرض نتائج الدراسات السابقة

ان الزكاة فريضة إلاهية وهي الركُن الثالث من أركان الاسلام، وقد ذكر القران الكريم عدة أنواع من الاموال التي تجب فيها الزكاة، مثل الذهب والفضة والزروع والثمار والكسب من التجارة والمُستخرج من باطن الأرض من معادن، وفي العصر الحديث ومع التطورات الاقتصادية، ظهرت مصادر أخرى تجب فيها الزكاة، لم تكن معروفة في زمن الرسول الكريم، مثل انتاج المصانع، وتأجير المساكن ووسائل النقل، وقد نتج عن ذلك اختلاف في الآراء الفقهية في الكيفية التي يتم بها قياس الوعاء الخاضع للزكاة، مما ترتب عليه وجود اختلافات في المعايير المُحاسبية الخاصة بقياس وتحديد وعاء الزكاة. ومن هذه المعايير معيار المُحاسبة المالية رقم (٩) الصادر عن هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمُؤسسات المالية الاسلامية ومقرها مملكة البحرين فى عام ١٩٩٨، ومعيار الزكاة رقم (١١) الصادر عن الهيئة السُعودية للمُحاسبين القانونيين فى عام ١٩٩٩، ومعيار الزكاة الصادر عن جمعية المُحاسبين والمُراجعين الكويتيه في عام ٢٠١٨.

ABSTRACT

Zakat is a divine obligation, and it is the third pillar of Islam. The Holy Qur'an has mentioned various types of Zakat is such as gold, silver, crops, fruits, and earnings from trade and extracted minerals from the ground. As a result of modern economic developments and emergence of many economic activities that did not exist at the time of the Holy Prophet, the scope of these funds expanded.

Various economic activities evolved, such as the production of factories, the rental of housing and means of transportation. The resultant income of these activities is subject to Zakat.

Jurisprudential opinions on how to measure the base subject to Zakat varied, and these differences led to a difference in the accounting standards for measuring and determining the Zakat base. Among these standards, the Financial Accounting Standard No. (9) issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions in Bahrain in 1998, and Zakat Standard No. (11) issued by the Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants – SOCPA in 1999, and the Zakat standard issued by the Kuwait Accountants and Auditors Association in 2018.

من هذا المُنطلق تُركز الدراسة الحالية على الاختلافات في معايير القياس والافصاح عن وعاء زكاة الشركات التجارية والصناعية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي خاصة معيار المُحاسبة المالية رقم (٩) الصادر عن هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ومقرها البحرين، ومعيار الزكاة رقم (١١) الصادر عن الهيئة السُعودية للمُحاسبين القانونيين، ومعيار مُحاسبة زكاة الشركات الصادر عن جمعية المُحاسبين والمُراجعين الكويتية .

١- الإطار العام للدراسة

نتيجة اختلاف الآراء الفقهية في الكيفية التي يتم بها قياس الاموال المُستحدثة لتحديد الوعاء الخاضع للزكاة، والتي بناء عليها ظهرت أختلافات في المعايير المُحاسبية الخاصة بقياس وتحديد وعاء الزكاة ومن هذه الإختلافات اختلاف الطرق التي اعتمدها كل معيار في عملية قياس وعاء الزكاة، حيث اعتمد معيار هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمُؤسسات المالية الإسلامية لقياس وتحديد وعاء الزكاة طريقتين، طريقة صافي الموجودات الزكوية، وطريقة صافي الاموال المُستثمرة، وكذلك أعتمد معيار الهيئة السُعودية للمُحاسبين القانونيين طريقتين لقياس وتحديد وعاء زكاة الشركات، طريقة صافي الموجودات الزكوية، وطريقة مصادر الأموال، أما معيار جمعية المُحاسبين والمُراجعين الكويتية فقد أعتمد وصف الغنى في الشريعة الاسلامية لوجوب الزكاة علي أن يتوافر في الأموال أربعة شروط لتدخل في وعاء الزكاة وهي (المكسب الحلال؛ و المُلك التام، و بلوغ النصاب، وحولان الحول) وقد حصر المعيار الأموال طبقاً لهذه الشروط فى قائمة المركز

المالي فقط دون باقي القوائم المالية الاخري، وفي جانب الأصول وعددها فى ستة عناصر، ثلاثة تجب فيها الزكاة وثلاثة لا تجب فيها الزكاة وهي النقدية وما في حُكمها وأصول التجارة و الأصول الاستثمارية.

هذا وقد اعتمد كل من معيار هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمُؤسسات المالية الإسلامية ومعيار الهيئة السُعودية للمُحاسبين القانونيين علي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لحساب الزكاة علي خلاف معيار جمعية المُحاسبين والمُراجعين الكويتية الذى اعتمد علي قائمة المركز المالي وجانب الأصول فقط لحساب الزكاة بالإضافة الي أختلاف في الأصول التي تدخل في تحديد وعاء الزكاة؛ حيث استبعد معيار جمعية المُحاسبين والمُراجعين الكويتية بند المدينين من وعاء الزكاة باعتبارها ديون لدي الغير ولا يمكن التصرف فيها؛ وهي غير خاضعه لشرط المُلك التام، أما معيار هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمُؤسسات المالية الاسلامية بالبحرين فقد ادرج بند المدينين في وعاء الزكاة بالصافي بعد خصم الديون المشكوك في تحصيلها، على خلاف معيار الهيئة السُعودية للمحاسبين القانونيين حيث ادرج بند المدينين بالإجمالي في وعاء الزكاة.

كذلك ادرج معيار جمعية المُحاسبين والمُراجعين الكويتية البضاعة تامة الصنع في وعاء الزكاة بإعتبارها من عروض التجارة واستبعد البضاعة تحت التشغيل والبضاعة التى انقطع الطلب عليها من وعاء الزكاة، اما معيار هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمُؤسسات المالية الاسلامية بالبحرين فقد ادرج البضاعة كاملة في وعاء الزكاة مهما كانت حالتها سواء تامة الصنع او تحت التشغيل، وكذلك ادرج معيار الهيئة السُعودية للمُحاسبين القانونيين مخزون البضاعة كاملة في وعاء الزكاة وكذلك ادرج رأس المال والزيادات عليه خلال العام والاحتياطيات المُرحلة من سنوات سابقة والتغير في القيمة العادلة الناتجة عن إعادة التقييم الي وعاء الزكاة علي خلاف معايير الزكاة بدول مجلس التعاون الأخري، هذا ومن الاختلافات كذلك الزام معيار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتيه الشركات بدفع الزكاة نيابة عن المُساهمين على خلاف معيار هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بالبحرين والذي فرض لوجوب دفع الزكاة وجود مادة بعقد التأسيس تلزم بدفع الزكاة أو قرار من الجمعية العمومية أما معيار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فقد الزم الشركات الوطنية والمُختلطة من المُساهمين المُسلمين وغير المُسلمين على دفع الزكاة.

ومن الاختلافات كذلك عدم افصاح معيار جمعية المُحاسبين والمُراجعين الكويتية على تسجيل مبلغ الزكاة هل هو مصروف بقائمة الدخل أم التزام بقائمة المركز المالي كما في باقي المعايير الخليجية الاخري، بالاضافة الى وجود بعض الاختلافات بين المعايير والناتجة عن عدم وجود إطار مفاهيمي لمعالجتها حيث تعتمد الزكاة على مُعدلات مُحددة تحديداً دقيقاً لا تتغير، مُستندة إلى مبادئ شرعية ثابتة تصلح لكل زمان ومكان، وأن هذه المبادئ يجب توفرها لكل تصنيفات الزكاة وتختلف حسب طبيعة المال المُزكى، ويُفترض فيها أنها تتميز بالثبات لأن احكام الزكاة قاطعة وواضحة تماماً في الكتاب والسنة، وحتى يتم تحقيق هذه الفريضة وفقاً للمنهج الإسلامي يجب توافر معيار علمي واضح لقياس الزكاة يحقق الإفصاح ونطاق الصرف، وعليه فإن المعايير المُحاسبية لفقه زكاة

عروض التجارة يجب أن تحقق التوحيد والتنسيق وهي مؤشرات لما يجب أن يكون عليه التطبيق العملي لقياس الزكاة التي يستند عليها المُحاسب في إنجاز عمله.

من هنا تتمثل مُشكلة البحث في الاجابة عن كيفية مُعالجة الاختلافات بين معايير قياس وعاء زكاة الشركات التجارية والصناعية العاملة في دول مجلس التعاون ؟ ومن المعروف كذلك انه لا توجد قوائم مالية خاصة بحساب مقدار الزكاة تشتمل على عناصر الأصول والالتزامات وصافي الدخل يتم على أساسها قياس وعاء الزكاة ومن ثم مقدار زكاة الشركات علي غرار القوائم المالية الصادرة وفقاً للمعايير المُحاسبية المتعارف عليها. ومن البديهي تمثل المُحاسبة البُعد التطبيقي للزكاة حيث تجمع بين التشريعات الزكوية والأصول العلمية المُحاسبية؛ وهي من الأدوات المُهمة التي تُساعد على ضبط أعمال الشركات بأنواعها المُختلفة، وأن القوائم المالية لها أهمية كبيرة كمدخل لقياس وعاء الزكاة حيث يعتمد قياس وعاء زكاة الشركات على مجموعة من القواعد الفقهية والمعايير المُحاسبية التى تنعكس على عناصر القوائم المالية.

من هذا المُنطلق تُركز الدراسة الحالية على مُعالجة الاختلافات بين معايير القياس والافصاح عن وعاء زكاة الشركات التجارية والصناعية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي من خلال وضع إطار مُحاسبي مُقترح لمُعالجة هذه الاختلافات للوصول الى معيار مُحاسبي مُوحد خاص بتحديد وقياس وعاء الزكاة مُتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية، وبناء عليه قام الباحث بإستخدام المنهج العلمي المُعاصر القائم على المزج بين المنهج الإستقرائي والإستنباطي وذلك من خلال المنهج الوصفي التحليلي بأعتباره أنسب المناهج في مُعالجة موضوع الدراسة لخدمة الجانبيين النظري والتطبيقي.

أهمية الدراسة

يستمد البحث أهميته من دور الزكاة وما تقوم به هذه الفريضة الإلهية من توزيع الدخل وتنمية وتنشيط الدورة الاقتصادية، حيث تهدف فريضة الزكاة الى استثمار الأموال وتنميتها وتشغيل الكثير من الايدي العاملة من خلال إنشاء مراكز عمل ومشروعات إقتصادية مدرة للربح، حتى لا تكون الزكاة مصدر لحرق اموال اصحاب الثروات.

هدف الدراسة

يهدف البحث الى دراسة اسباب الاختلافات بين معايير مُحاسبية الزكاة الصادرة في دول مجلس التعاون الخليجي، ثم عرض إطار لمُعالجتها لتحقيق التوافق بين هذه المعايير، للوصول الي معيار مُوحد للقياس والافصاح عن وعاء زكاة الشركات التجارية والصناعية، كما يهدف البحث الي عرض هيكل للقوائم المالية المُوحده لأغراض قياس وعاء الزكاة وفقاً للقواعد الشرعية.

حدود الدراسة

يختص البحث بدراسة الاختلافات بين المعايير في القياس والافصاح عند تحديد وعاء زكاة التجارة والصناعة في الشركات العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال دراسة مقارنة بين المعايير المُحاسبية، وتأثيرها علي تحديد قيمة وعاء الزكاة والافصاح عنه دون التعرض لمعايير اخري خارج دول مجلس التعاون الخليجي إلا التي لها صلة مُباشرة بموضوع الدراسة، هذا ويخرج عن نطاق الدراسة المعايير المُحاسبية الاخري.

فروض الدراسة

تستند الدراسة علي اختبار فرض اساسي وهو :-

H0 " تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاختلافات في المعايير المُحاسبية المالية للزكاة وبين التفاوت في قياس وعاء زكاة التجارة والصناعة للشركات العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي"

و يتفرع من **الفرض الرئيسي ثلاثة** فروض فرعيه كما يلي :

H١ "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المُحاسبة المالية الإسلامية وبين **أساليب القياس والزكاة".**

H٢ "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **معايير المُحاسبة المالية الإسلامية وبين مستوى تحديد وعاء الزكاة".**

H٣ "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **اساليب الافصاح وبين مستوى تحديد وعاء الزكاة".**

منهج الدراسة

يتبع الباحث المنهج العلمي المُعاصر القائم على المزج بين المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي للوفاء بالجانبيين النظري والتطبيقي للبحث حيث يتناول كل منها ما يلي:-

المنهج الإستقرائي

يقوم الباحث بالاطلاع على القوائم المالية المرتبطة بالقياس والافصاح عن وعاء الزكاة (رصد الاختلافات)، ثم الإستنتاج من خلال مُلاحظة الظواهر وتجميع البيانات للتوصل الي المبادئ العامة، والتعرف علي الجزئيات، ومن ثم تعميم النتائج.

المنهج الإستنباطي :-

يعتمد علي الإستدلال من الكل الي الجزء، ومن العام الي الخاص، والذي يعتمد علي المُسلمات اوالنظريات، ويستنبط منها ما ينطبق علي الجزء موضوع البحث، اي إن الإستقراء بقصد الإستنباط، وسوف يتم صياغة إطار مفاهيمي يتضمن المفاهيم والاسس المُحاسبية والاجراءات التنفيذية التي تتعلق بحصر وتقويم الاموال والايرادات التي تجب فيها الزكاة وقياس مقدارها

وتوزيع حصيلتها علي مصارفها المُختلفة في ضوء احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، والذي علي اساسه يتم بناء معيار مُحاسبي مُوحد للقياس والافصاح عن وعاء الزكاة لمُعالجة الاختلافات بين المعايير المُحاسبية عن زكاة التجارة والصناعة في الشركات العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

٢- تحليل نتائج الدراسات السابقة المُتعلقة بعملية القياس والافصاح عن وعاء الزكاة

قام الباحث هنا بعرض وتحليل لأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة في مجال الدراسة الحالية لتشخيص مجالات وأسباب الاختلافات بينهما عند القياس والافصاح المحاسبي لوعاء الزكاة وفيما يلي أهم هذه الدراسات ونتائجها :-

١- دراسة (صلاح علي أحمد، ٢٠٠٥) بعنوان "دور معايير المُحاسبة في قياس وعاء زكاة عروض التجارة، دراسة تحليلية تطبيقية ".

تناولت الدراسة عمل مقارنة بين أسس القيد المُحاسبي في الفكر المُعاصر مع الفكر المُحاسبي الإسلامي، مع دراسة طرق قياس وعاء الزكاة من خلال إستعراض بنود كل منهما، للوقوف على معايير المُحاسبة التي يمكن أن تُشكل محتواً إضافياً في حساب وعاء زكاة عروض التجارة، حيث هدفت الدراسة الى إختيار أسس وقواعد وطرق القياس المُحاسبي لزكاة عروض التجارة من خلال مُقارنة تلك الأسس في الفكر المُحاسبي المُعاصر والفكر المُحاسبي الإسلامي، وتوصلت الدراسة الي وجود فارق كبير في قيمة وعاء الزكاة بين الطريقتين، كذلك أثبتت الدراسة أهمية بالغة لإستخدام قائمة التدفقات النقدية كوسيلة إضافية بجانب القوائم الأخرى لإحتساب النقدية وما في حكمها، وأوصت الدراسة باهمية القياس بوحدة النقد بجانب القياس العيني وبأساس التكلفة الدفترية والتكلفة الإستبدالية مع وضع معيار مُحاسبي للعرض والإفصاح العام خاص بالزكاة.

٢- دراسة (محمود الناغي، ٢٠١٠)،"الإطار المُحاسبي والتنظيمي للزكاة على المُستوي القومي"

تناولت الدراسة كيفية عمل إطار لمُحاسبة الزكاة من خلال معايير المُحاسبة لتحديد وعاء الزكاة مُستعيناً بالقواعد الفقهية للزكاة، وقد هدفت الدراسة الي تبيان الدور الذي تلعبه الزكاة في المُستوى القُومي مقارنة مع الضرائب والتامين، وتوصلت الدراسة الى أنه لو تم تحصيل الزكاة وتوزيعها على مُحتاجيها لما كان هناك حاجة الى فرض الضرائب، ولما إحتاج الناس الي التأمين ضد العجز، والتامين على الحياة، وأنه لا يوجد هناك تعارض بين الزكاة والضرائب.

٣- دراسة (شادو عبد اللطيف، ٢٠١٣)،" القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المُحاسبية الدولية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة".

تناولت الدراسة القياس المُحاسبي في القوائم المالية وتطرقت إلى ماهية القياس المُحاسبي ومعاييره، وتناولت الإفصاح المُحاسبي في القوائم المالية و ماهية الإفصاح، وهدفت الدراسة إلى

توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمُستخدمي القوائم المالية، والمُساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية، وتوصلت الدراسة الى أن مُستوى الإفصاح عن المعلومات المُحاسبية بالقياس مع مُستوى الإفصاح المطلوب الموجود في المعايير المُحاسبية الدولية هو بشكل عام مُناسب، ولتحسين مستوى الإفصاح و زيادة فعالية القوائم المالية وجعلها ذات دلالة يجب أن تصدر وفق المعايير المُحاسبية الدولية، هذا وتحتاج القوائم المالية إلى إيضاحات مُتممة لها تُساعد على فهم أكثر لمُحتوياتها .

٤ - دراسة (بهاء الدين عبد الخالق بكر، ٢٠١٤)،" دور الفكر المُحاسبي المعاصر في قياس وعاء زكاة الشركات المساهمة – المصارف الإسلامية الفلسطينية نموذجاً"

تناولت الدراسة موضوع زكاة الأسهم بنوعيها سواء كانت بغرض الإستثمار طويل الأجل أوبغرض المتاجرة، وهدفت الدراسة الى التعرف على دور المعايير المُحاسبية المُتعلقة بمُحاسبة زكاة الشركات، وكيفية المُحاسبة عنها وفق قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني، وتحديد العلاقة بين الزكاة وضريبة الدخل على الشركات الفلسطينية، وتوصلت الدراسة على ضرورة قيام مجمع الفقه الإسلامي والهيئة الشرعية العالمية للزكاة على إصدار فتاوى تتعلق بزكاة الأسهم بنية المتاجرة وبنية الإحتفاظ بها، وزكاة أسهم المنحة، وزكاة الديون، وان مُحاسبة الزكاة في المصارف الإسلامية في فلسطين تفتقر الى الإفصاح الكامل عن المعلومات المُحاسبية.

٥- دراسة (عبدالله بن قاسم حسن يماني، ٢٠١٥) بعنوان " تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة والصناعة وفقاً لطريقة مصادر الاموال طريقة مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية " دراسة فقهية ومُحاسبية مُعاصرة.

تناولت الدراسة عناصر وعاء زكاة عروض التجارة والصناعة طبقاً لطريقة مصادر الأموال (طريقة مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية)، وذلك بهدف معرفة مدي سلامة مُعالجة المصلحة لهذه العناصر من الناحية الفقهية والمُحاسبية، وتهدف الدراسة الى تسليط الضوء على أسلوب مصلحة الزكاة والدخل في مُعالجة عناصر وعاء زكاة عروض التجارة، وتوصلت الدراسة الي أن مُعالجة مصلحة الزكاة والدخل لعناصر وعاء الزكاة تتفق مع النظرة الفقهية والمُحاسبية لهذه البنود، وان الزيادة في راس المال التي تحصل اثناء الحول يجب ان تخضع للزكاة عن الفترة من تاريخ حصولها الي نهاية العام المالي الذي حصلت فيه.

٦- دراسة (مُشيرة عبدالله احمد علي،٢٠١٦) بعنوان " المشاكل المُحاسبية لتحديد وقياس وعاء زكاة المُستغلات وزكاة عروض التجارة"

تناولت الدراسة المشاكل المُحاسبية المتعلقة بتحديد وعاء زكاة المُستغلات وعروض التجارة، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في عدم تطبيق المعايير المُحاسبية المُرتبطة بالزكاة، والذي ادي الي عدم الوصول الي القياس العادل لوعاء الزكاة، وقد هدفت الدراسة الي بيان أثر التكيف الفقهي لزكاة التجارة والمُستغلات علي قياس وعاء الزكاة، وتوضيح ومعرفة ومُعالجة المشاكل المُحاسبية لقياس

وعاء زكاة المستغلات وعروض التجارة، وتوصلت الدراسة الي ان الفكر المُحاسبي يُساهم في وضع الأسس والقواعد والأساليب المُحاسبية التي تمكن من القياس المُحاسبي العادل لوعاء زكاة المُستغلات وعروض التجارة.

٧- دراسة (توفيق قائد سعيد المجيدي،٢٠١٦) بعنوان "مشاكل القياس والإفصاح المُحاسبي لوعاء الزكاة في المصارف الإسلامية في اليمن"

تناولت الدراسة مشاكل القياس المُحاسبي لوعاء الزكاة في المصارف الإسلامية اليمنية واوجة القصور في قانون الزكاة اليمني، ومدي توافق قانون الزكاة مع الشريعة الإسلامية من حيث تحديد وعاء الزكاة وقيمة الزكاة الواجبة، وهدفت الدراسة الى تحليل طرق قياس وعاء الزكاة في المصارف الإسلامية في اليمن، ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوصلت الدراسة الى أن مُحاسبة الزكاة تحتاج الى وجود هيئة مُستقلة مالياً وإدارياً، وان قانون الزكاة اليمني يعاني من قصور وضعف، وعدم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة اليمني، وأن المصارف اليمنية تُعاني عدم إفصاح القوائم المالية الصادرة عنها.

٨- دراسة (هيثم رمضان محمد، ٢٠١٧) بعنوان " النظام المُحاسبي لزكاة المشروعات التجارية في ضوء المعايير المُحاسبية المصرية ".

تناولت الدراسة المُقومات العامة والخاصة للنظام المُحاسبي للزكاة، مع توضيح مفهوم هذا النظام واهدافه، ومُكونات النظام والعناصر التي يتكون منها والمعمول بها في وقتنا الحاضر، واحكام زكاة عروض التجارة وتطبيقها علي المشروعات التجارية، وهدفت الدراسة الى وضع الفكر المُحاسبي الإسلامي للمفاهيم والاسس الصحيحة المُتعلقة بقياس وعاء الزكاة، بحيث يُؤدي هذا النظام المُحاسبي لزكاة المشروعات التجارية الي القياس الصحيح لوعاء الزكاة في المشروعات التجارية، وقد وتوصلت الدراسة الى ان النظام المُحاسبي للزكاة لا يبتعد كثيراً عن النظام المُحاسبي المعاصر، فكلاهما يقوم بجمع وتسجيل ومُعالجة البيانات للحصول علي معلومات مُفيدة لمُستخدميها.

٩- دراسة (انور عيدة وآخرون، ٢٠١٨) بعنوان "وعاء الزكاة في ظل معايير المُحاسبة الاسلامية".

تناولت الدراسة موضوع وعاء الزكاة في ظل معايير المُحاسبة الاسلامية، حيث تدرس الاختلافات الاساسية بين معايير المُحاسبة الدولية ومعايير المُحاسبة الاسلامية، وتهدف الدراسة الى التطرق الي مفهوم واهداف المُحاسبة من المنظور الاسلامي، مع عمل المُقارنة بين معايير المُحاسبة الدولية ومعايير المُحاسبة الاسلامية، واعداد إطار فكري للمُحاسبة من المنظور الاسلامي. وتوصلت الدراسة الي ان اساس اعداد المعايير المُحاسبية الاسلامية يعتمد في الجانب المُحاسبي على المعايير المُحاسبية الدولية، حيث يتم تطبيق المعايير التي لا تتعارض مع تعاليم الشريعة الاسلامية، ويتم اصدار معايير في المسائل التي يكون فيها اختلافات جوهرية بين المعايير الاسلامية و معايير المُحاسبة الدولية.

١٠- دراسة (سايب رامي، ٢٠٢٠) بعنوان "مُلاءمة أسس القياس وفق معايير المُحاسبة الدولية لتحديد وعاء الزكاة في الشركات – دراسة حالة لمجموعة من الشركات"

تناولت الدراسة البحث عن مدى مُلائمة أسس القياس التي تعتمد على معايير المُحاسبة الدولية في قياس عناصر القوائم المالية لتحديد وعاء الزكاة للشركات، وهدفت الدراسة الى دراسة وظيفة القياس المُحاسبي في الفكر المُحاسبي الحالي وأهم المفاهيم والمبادئ والطرق المُحاسبية التي يعتمد عليها الفكر المُحاسبي الحالي عند إصدار و تطوير المعايير الخاصة بقياس بنود وعاء زكاة الشركات. وتوصلت الدراسة الى أنه رغم المُبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية وإتساقه مع الفروض والمبادئ المُحاسبية إلا أنه أثار كثيراً من الإنتقادات حول محدودية فائدة إستخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه خصوصاً الإنتقاد بعدم مُلائمة المعلومات المُحاسبية عند إتخاذ القرارات.

إن الدراسات السابقة في حدود ما أطلع عليه الباحث تناولت عملية قياس وعاء الزكاة ومنها زكاة عروض التجارة، وزكاة الزروع، وزكاة المهن الحُرة، وأثر الدين علي وعاء الزكاة، ومدى إمكانية تطبيق قياس عروض التجارة علي قياس وعاء زكاة المُستغلات، واوضحت كذلك مدي الحاجة الي معايير يتم علي أساسها قياس وعاء الزكاة والنظم المُحاسبية التي يتم علي أساسها الإفصاح عن الزكاة، وان المعايير الزكوية وضعت لكل بلد وفق حاجاته مما أوجد نوع من الاختلاف بين المعايير الخاصة بالقياس والافصاح عن وعاء الزكاة.

مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة (الفجوة البحثية)

تُركز هذه الدراسة على مدى الاختلافات بين معايير القياس والافصاح عن وعاء زكاة الشركات التجارية والصناعية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة معيار المُحاسبة المالية رقم (٩) الصادر عن هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمُؤسسات المالية الاسلامية، ومعيار الزكاة رقم (١١) الصادر عن الهيئة السُعودية للمُحاسبين القانونيين، ومعيار محاسبة زكاة الشركات الصادر عن جمعية المُحاسبين والمُراجعين الكويتية، ويحاول الباحث رصد هذه الاختلافات وكيفية مُعالجة الفجوة فيما بينهما من خلال صياغة إطار مفاهيمي مُقترح لمُعالجة هذه الاختلافات بين المعايير في قياس وعاء زكاة التجارة والصناعة في الشركات العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، وكيفية الافصاح عن الزكاة من خلال قوائم مالية تتوافق مع مُتطلبات قياس وعاء الزكاة.

ثانياً: المُحددات الأساسية للقياس والأفصاح عن وعاء زكاة التجارة والصناعة

نظراً للدور الذي تلعبه مهنة المُحاسبة في الإقتصاد من خلال ما تُوفره من معلُومات مالية، فقد أهتمت الكثير من المُنظمات المهنية بإصدار معايير مُحاسبية تحكم القياس والإفصاح في التقارير المالية، لتحقيق الهدف الأساسي لمهنة المُحاسبة وهو إعداد وتوصيل معلُومات مُحاسبية ذات جودة مُرتفعة، والإفصاح عنها بشكل هادف ومُناسب لتقديمها للمُهتمين بها من داخل وخارج الوحدة الإقتصادية، وهذه المعلُومات تُنتج من خلال عمليات القياس المنطقي للأحداث الإقتصادية والمالية وقد تم تناول هذا الموضوع من خلال عنصرين كما يلي:-

١- المُحددات الأساسية للقياس والافصاح عن وعاء زكاة التجارة والصناعة.

٢- تحليل لمعايير القياس والافصاح عن الزكاة وأثرها على وعاء الزكاة .

١- تحليل لطبيعة المُحددات الأساسية للقياس والافصاح عن وعاء زكاة التجارة والصناعة

ان النظام المُحاسبي للزكاة لا يبتعد كثيراً عن النظام المُحاسبي المُعاصر، فكلاهُما يقُوم بجمع وتسجيل ومُعالجة البيانات لإخراج معلُومات تُفيد مُستخدميها في إتخاذ القرارات، من هنا يتم أعتماد النظام المُحاسبي للزكاة علي معايير المُحاسبة المالية في القياس والإفصاح عند تحديد وعاء الزكاة، ومن معايير المُحاسبة المالية التي يَعتمد عليها النظام المُحاسبي للزكاة في تحديد والقياس والإفصاح عن وعاء الزكاة، والتي تتوافق مع معايير مُحاسبة الزكاة ما يلي: (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين القانونيين، ٢٠٢١،info@socpa.org.sa)

١- **معيار العرض والإفصاح العام**: يُحدد هذا المعيار مُتطلبات العرض والإفصاح العام للقوائم المالية للوحدات الإقتصادية.

٢- **معيار المخزون السلعي:** يَهدف المعيار إلى وصف المُعالجة المُحاسبية للمخزون حسب نظام التكلُفة التاريخية، وتشتمل تكلفة المخزون كل تكاليف الشراء وتكاليف نقله الى مكان تخزينه.

٣- **معيار الإيراد** : يُعرف الإيراد على أنه الزيادة في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات داخلة، أو زيادة في الأصُول أو نقص في الإلتزامات، مما ينتج عنها زيادة في حُقوق الملكية.

٤- **معيار العملات الأجنبية**: تقوم بعض الشركات بالتعامل بعُملات أجنبية وعليه يجب التعبير عن هذه المُعاملات بالعملة المحلية للشركة، وفق سعر الصرف الواجب استخدامه.

٥- **معيار الإستثمار في الأوراق المالية**: الاستثمارهو أصل يتم حيازته بغرض خلق الثروة مُتمثلة في توزيعات و إيرادات وعوائد، مثل توزيعات أرباح الأسهم والسندات.

٦- **معيار الأصُول الثابتة**: ينُص المعيار على قياس وإثبات تكلُفة الأصل الثابت عند اقتنائه، بحيثُ تُظهر القوائم المالية المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها بصُورة حقيقية.

٧- **معيار الإعانات والمنح الحكومية**: هي المُساعدات والمنح الحُكومية في مُقابل التزام سابق أو مُستقبلي مرتبط ببعض الظروف المُتعلقة بالأنشطة التشغلية للشركة.

٨- **معيار ربحية السهم**: يهدف المعيار إلى تحديد ربحية السهم الذي سوف يُحسن مقارنات الأداء فيما بين الشركات المُختلفة في نفس الفترة، وفيما بين الفترات المُحاسبية المُختلفة لنفس الشركة.

٩- **معيار انخفاض قيمة الاصُول:** هو عدم القُدرة على استرداد القيمة الدفترية للأصل الثابت مما يتطلب تخفيض القيمة المُعترف بها في الدفاتر من خلال الاعتراف بخسارة تدني قيمة الأصُول.

وبالإضافة الي إعتماد تحديد وقياس وعاء زكاة الشركات التجارية والصناعية علي معايير المحاسبة المالية، توجد مجموعة من المعايير الخاصة بالنظام المُحاسبي للزكاة يتم الإعتماد عليها في تحديد وقياس وعاء الزكاة، ومن هذه المعاييرما يلي:- (محمود الناغي،٢٠١٠)

١- **معيار التقييم بالأسعار الجارية:** يتم من خلال هذا المعيار تطبيق القيم الجارية للأصُول والإلتزامات عند حساب وعاء الزكاة لتحديد قيمة الزكاة المُستحقة.

٢- **معيار التفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال النامي (العامل)** : من طُرق تحديد قيمة وعاء الزكاة على النشاط التجاري أهمية التفرقة بين كُل من رأس المال المُتمثل في أصُول ثابتة (عُروض القنية) ورأس المال النامي (العامل) والمُتمثل في زيادة القيمة الجارية للأصُول المُتداولة عن القيمة الجارية للإلتزامات المُتداولة.

3- **معيار السنة الهجرية (القمرية) في كثير من صور وعاء الزكاة:** العام الهجري هو أساس حساب وعاء الزكاة المُستغلات من التجارة والصناعة، ويتطلب هذا المعيار إذا أُعدت الحسابات أو العناصر علي أساس السنة الميلادية أن يتم تحويلها إلى الأساس الهجري وبذلك تكون نتيجة المُعادلة = قيمة العنصر محل التقييم × (عدد أيام العام الهجري ÷ عدد أيام العام الميلادي).

٤- **معيار إستقلال السنوات المالية الهجرية وإستكمال دورتها:** يُشترط لحساب وعاء الزكاة أن تتم المُحاسبة عن كُل سنة مُستقلة عما سبقتها وعما يلحقها.

٥- **معيارعدم إزدواج عبء الزكاة:** هنا لا يجور دفع الزكاة أكثر من مرة على الأموال التي يُشترط فيها حلول الحول خلال نفس العام، إستناداً لقول الرسول ﷺ " لا تثني في الصدقة".

٦- **معيار فرض الزكاة على الإيراد الصافي بمعناه الخاص:** تُفرض الزكاة على صافي الإيراد السنوي بعد خصم جميع التكاليف المشروعة منه وفقاً للفكر الإسلامي.

وحتى تُحقق القوائم المالية الهدف الأساسي من إعدادها في توفير المعلُومات المُفيدة لمُستخدميها لغرض إتخاذ القرارات المُناسبة يجب مراعاة أهم طُرق وأساليب الافصاح المُحاسبي التي يُمكن من خلالها عرض المعلُومات المُحاسبية في القوائم المالية، وتتوقف المُفاضلة بين طريقة وأخري على طبيعة المعلُومات المطلُوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق استخداماً:- (htt://ajdawer. (Blogspot. Com

١- الإفصاح من خلال القوائم المالية حيثُ يتم ظهور المعلُومات الأساسية في صُلب القوائم المالية.

٢- إستخدام المُصطلحات المُتعارف عليها لدي مُستخدمي المعلُومات حتي يتم الإستفادة منها .

٣- تقديم إيضاحات بين الأقواس لبعض البنود في صُلب القوائم المالية.

٤- الإفصاح بأستخدام التقارير والجداول المُلحقة لإظهار المعلُومات الإضافية التي يصعُب الافصاح عنها في صُلب القوائم المالية.

٥- تفسير بعض المعلُومات في القوائم المالية والإفصاح عنها من خلال تقرير مجلس الإدارة وتقرير المُراجع الخارجي.

أن أهمية الإفصاح المُحاسبي في إعداد التقارير المالية يعُود الي كونه أحد الأسُس التي ترتكز عليها المبادئ المُحاسبية المُتعارف عليها (GAAP) والتي تتطلب الإفصاح الكامل عن كُل المعلُومات المُحاسبية والمالية التي يحتاجها المُساهمون والمُستثمرون والأجهزة الحُكومية، وقد أكتسب الافصاح أهمية كبيره في الوقت الحالي في المجال المصرفي خاصة بعد تعقُّد الأدوات والمُشتقات المالية والمخاطر المُتعلقة بها، ونتيجة لذلك أصبحت مُهمة الأجهزة الرقابية أكثر تعقيداً فهي بحاجة الى إفصاح شامل عن المعلُومات المالية لمُساعدتها علي القيام بمُهمتها الرقابية، هذا وإن لعملية القياس والإفصاح المُحاسبي دُوراً كبيراً في تحديد عناصر الإصُول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات في القوائم المالية التي تُؤثر في تحديد وعاء الزكاة وتقدير قيمته، وان تصميم نظام المعلُومات المُحاسبي الفعال يبدأ بتحديد مُخرجات النظام المُلائمة التي يهدف الى توفيرها، لذلك يجب أن تكُون الخطوة الأولى هي تصميم القوائم المالية المُختلفة لوضع نظام المعلُومات المُحاسبي المُناسب للزكاة في ضوء أحكام ومبادئ فقه الزكاة، حيث يتطلب الأمر هنا تحديد الأساليب الخاصة بقياس القيم لكُل عُنصر من عناصر قائمة المركز المالي، و يتم إدراج هذه العناصر على أساس الإستحقاق، و تُعتبر قائمة المركز المالي وثيقة مُحاسبية تُظهر ما للوحدة الإقتصادية من حُقوق وما عليها من التزامات.

٢- تحليل لمعايير القياس والافصاح عن الزكاة وأثرها علي تحديد وعاء الزكاة

تُعد وظيفة القياس والافصاح وظيفة أساسية في شتي العلوم الطبيعية، وتُعتبر العمل الأساسي في مجال التطبيق المُحاسبي، وهي المُؤثر الأكبر في المعلُومة المُحاسبية التي تَظهر في القوائم المالية، حيث تكتسب المعلُومات الناتجة عن قياس الأحداث الاقتصادية المُختلفة للشركات والإفصاح عنها أهمية خاصة في المُجتمع المالي، ويلعب القياس والإفصاح المُحاسبي دوراً مُهماً في إعداد وعرض البيانات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية المُختلفة، والتي يُمكن إستخدامها في إتخاذ العديد من القرارات الإدارية المُختلفة، من خلال التركيز علي جودة وموضُوعية المعلُومات المُحاسبية، هذا وتمر عملية القياس المُحاسبي بمجموعة من المراحل وهي:- (توفيق المجيدي، ٢٠١٦).

١- مرحلة تجميع البيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تمت في الوحدة الإقتصادية خلال فترة مُعينة.

٢- مرحلة تسجيل الأحداث الاقتصادية بناءً على الأدلة الموضوعية المُتاحة.

٣- مرحلة تبويب العمليات والأحداث الاقتصادية في مجموعات مُتناسقة ومُتجانسة .

٤- مرحلة تشغيل البيانات المُحاسبية الناتجة عن تلك الأحداث الاقتصادية في نظام معلُوماتي للتوصل الى معلُومات أكثر مُلاءمة عند اتخاذ القرارات.

٥- مرحلة تلخيص الأحداث الاقتصادية، في شكل تقارير وقوائم مالية تقدم للأطراف المُهتمة بأعمال الوحدة الإقتصادية.

أن القياس المُحاسبي هو نشاط يقوم بترجمة العمليات والأحداث الإقتصادية في شكل أرقام وقيم نقدية تُوفر معلُومات عن أداء الوحدة الاقتصادية وتُبين مركزها المالي ويُساعد على تقييم أداءها والرقابة على مواردها، والإفصاح عنها في شكل قوائم مالية وتوصيلها الي المُستفيدين منها في الوقت المُناسب وبشكل كامل، ويُعتبر الإفصاح المُحاسبي هو وظيفة مُهمة تقوم علي الكشف عن كل المعلُومات في القوائم المالية مما يجعل القوائم المالية غير مُضللة وذات شفافية، و يشتمل الافصاح المُحاسبي علي عدة صور منها:- (عبدالمنعم العلول، بدون تاريخ)

١- **الإفصاح الكامل**: يتطلب أن تشتمل القوائم المالية على جميع الأحداث والحقائق التي أثرت على الشركة خلال الفترة المالية.

٢- **الإفصاح العادل**: و يعني أن تُراعي مصالح جميع الفئات المُستخدمة للقوائم المالية.

٣- **الإفصاح الكافي**: وهو تحديد الحد الأدنى من المعلومات المطلوب توفيرها في القوائم المالية.

٤- **الإفصاح المُلائم** : و يعني أن تكون المعلومات المالية ذات قيمة ومنفعة لمُستخدميها .

٥- **الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي** : ويعني ان تكون المعلومات مُتاحة لجميع أصحاب المصلحة بالوحدة الإقتصادية.

٦- **الإفصاح الوقائي أو التقليدي**: و يعني أن تكُون المعلُومات على درجة عالية من الموضوعية دون تضليل للحقائق.

ان صور الإفصاح السابقة يجب أن تشتمل عليها كافة التقارير والقوائم المالية لما لها من أهمية كبيرة، حيث تَظهر المعلومات المالية بجُودة عالية و بكُل شفافية ومصداقية، وأن تحتوي هذه القوائم على كُل البنود التي تمتلكها الشركة دون نقص أو تقليل من قيمتها، بحيث تعكس القوائم المالية الوضع الحقيقي للشركة وبشكل كامل وبصورة مفهومة، وتكون ذات منفعة حقيقية يُمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارت المُناسبة مع مراعاة ضرورة زيادة المنافع المُتوقعة من عملية الإفصاح ، وان تُحاكي المعلُومات المُتوفرة في القوائم المالية كافة الفئات المُستفيدة، ويتم إصدارها وفقا للمبادئ المُحاسبية المُتعارف عليها، وتتضمن القوائم المالية كذلك على المعلُومات التي يتم من خلالها تحديد وقياس وعاء الزكاة للشركات التجارية والصناعية.

ثالثاً: مجالات الإختلاف بين المعايير المُحاسبية ومُشكلات تحديد وعاء زكاة التجارة والصناعة

المعيار هو مقياس يحكم من خلاله على شيء ما على إنه حقيقي ومُناسب، والمعيار مرجع مُوحد للتقييم ومقياس للمُقارنة، وتتم المُوافقة علي المعيار بتوافق الأراء وبموافقة هيئة مُعترف بها ويُوفر إرشادات وخصائص للأنشطة في إطار الإستخدام المُشترك والمُتكرر للمعيار،والمعايير المُحاسبية هي أساس العمل المُحاسبي، و تشتمل على مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تهدف

الي تحسين مُستوي الشفافية في التقارير المالية، فالمُحاسبة هي لغة الأعمال ولغة الإستثمارات، ونتيجة وجود العديد من الإختلافات في المعلُومات المالية والتي نَشأت من إختلاف الأنظمة الإقتصادية والمالية المُستخدمة عالمياً أدي ذلك الى عدم قدرة مُستخدمي البيانات المالية سواء مُستثمرين أو دائنين على إتخاذ القرارات التي تَستند الى المعايير المُحاسبية المُوحدة، مما أدى بدوره الى قيام الكثير من الدول بإنشاء معايير مُحاسبية أو زكوية خاصة بها تتناسب مع تَطلعات وإحتياجات مُستخدميها.

ولتوضيح ما تقدم تم تناول العنصر من خلال ما يلي :

١- مجالات الإختلاف بين المعايير المُحاسبية الخاصة بقياس وتحديد وعاء الزكاة.

٢- مُشكلات تحديد وعاء زكاة التجارة والصناعة.

١- مجالات الإختلاف بين المعايير المُحاسبية الخاصة بقياس وتحديد وعاء الزكاة

أن فريضة الزكاة تقُوم بدور كبير في إشباع حاجات الإنسان المادية، وتقُوم مهنة المُحاسبة بدُور كبير في حساب وعاء الزكاة من خلال ما تحتويه من قواعد وإجراءات ومعايير يتم الإعتماد عليها في إعداد التقارير والقوائم المالية حيث ظهرت الحاجة الى وجود معايير مُحاسبية خاصة بتحديد والقياس و الإفصاح عن وعاء الزكاة يحتاج إليها المُحاسب في مهنته وهو بصدد حساب الزكاة في أموال الأفراد والشركات تتضمن المعلومات والمفاهيم والقواعد والإجراءات التنفيذية التي تُساعده في معرفة بنود الأصُول التي تخضع للزكاة وكيفية تقويمها، وكذلك في معرفة بنود الإلتزامات الواجبة الخصم من الأموال الزكوية ليصل الي وعاء الزكاة ثم الي كيفية حساب مقدار الزكاة الواجبة.

من هنا ظهرت مجمُوعة من معايير مُحاسبة الزكاة التي تنظم عملية تحديد و قياس والإفصاح عن وعاء الزكاة، ومنها المعايير الصادرة بدول مجلس التعاون الخليجي وهي معيار المُحاسبة المالية رقم (٩) الصادر عن هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بالبحرين فى عام ١٩٩٨، ومعيارالزكاة الصادر عن الهيئة السُعودية للمُحاسبين القانونيين فى عام ١٩٩٩، ومعيار جمعية المُحاسبين والمُراجعين الكويتيه الصادر في عام ٢٠١٨، ومن خلال دراسة هذه المعايير والعناصر التي تُدرج في تحديد وعاء الزكاة للشركات التجارية والصناعية وجد أختلاف بين هذه المعايير في القياس والإفصاح عن العناصر التي تُدرج في تحديد وعاء الزكاة ومن ثم أختلاف في قيمة الزكاة الواجبة، هذا وقد قام الباحث بتطبيق المعايير الثلاثة على ميزانية الشركة الخليجية للتأمين التكافلي لسنة ٢٠١٩، للتعرف على الاختلافات في قيمة وعاء الزكاة ومقدار الزكاة بين هذه المعايير.

الشركة الخليجية للتأمين التكافلي ش.م.ك.م.

بيان المركز المالي المُجمع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الأصُول	إيضاح	**دينار كويتي (٢٠١٩)**	**دينار كويتي(٢٠١٨)**
النقد لدي البنوك	٥	666,385	666,314
ودائع استثمارية	٦	1,874,499	2,124,499
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	7	1,987.795	2,085,035
أصول مالية متاحة للبيع	8	96,453	96,596
قرض حسن الى هيئة المشتركين	9	6,213,151	5,876,015
مدينون	10	48,967	100,360
ممتلكات ومعدات		40,318	54,090
أصول غير ملموسة		10,910	46,591
إجمالي الأصُول		**10,938,478**	**11,049,500**
الإلتزامات و حقوق الملكية			
دائنون	11	191,329	202,857
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	15	456,721	528,387
إجمالي الإلتزامات		648,050	731,244
حقوق الملكية			
رأس المال	12	10,000,000	10,000,000
إحتياطي إجباري	13	33,854	33,854
إحتياطي إختياري	14	33,854	33,854
إحتياطي التغير في القيمة العادلة		31,742	31,890
أرباح مرحلة		190,978	218,658
إجمالي حقوق الملكية		**10,290,428**	**10,318,256**
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		**10,938,478**	**11,049,500**

الشركة الخليجية للتأمين التكافلي ش.م.ك.م

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

البيان	ايضاح	٢٠١٩	٢٠١٨
الإيرادات		دينار كويتي	دينار كويتي
ايرادات ودائع واستثمارات		52,776	47,806
ربح غير محقق من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	7	36,911	61,912
ربح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		33,410	-
ربح بيع موجودات مالية متاحة للبيع		-	5,429
خسائر الانخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع	8	-	(1,746)
توزيعات ارباح		64,257	39,104
ايرادات اخري		10,172	12,696
اجمالي الإيرادات		197,526	165,201
المصروفات			
مصاريف ادارية		154,718	142,348
تكاليف موظفين		70,488	68,087
أجمالي المصروفات		225,206	210,435
صافي خسارة السنة		(27,680)	(45,234)

اولاً : إستخراج وعاء الزكاة وقيمة الزكاة وفقاً للمعيار الصادر عن هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمُؤسسات المالية الاسلامية بالبحرين بإستخدام طريقة صافي الاموال المستثمرة والمطبقة لدى أكثر الادارات الحكومية الخاصة بالزكاة وبذلك يكون وعاء وقيمة الزكاة كما يلي :

ما يضاف الي وعاء الزكاة	دينار كويتي	ديناركويتي
رأس المال	10,000,000	
أحتياطي إجباري	33,854	
إحتياطي إختياري	33,854	
أرباح مرحلة	190,978	
مخصص مكافاة نهاية الخدمة بعد خصم المدفوع	456,721	
دائنون	191,329	
الإجمالي		**10,906,736**
ما يخصم من وعاء الزكاة		
أصول غير ملموسه	(١٠,٩١٠)	
ودائع استثمارية لغير المتاجرة	(١,٨٧٤,٤٩٩)	
أصول مالية بالقيمة العادلة	(١,٩٨٧,٧٩٥)	

ممتلكات ومعدات	(٤٠,٣١٨)	
خسائر العام	(٢٧,٦٨٠)	
اجمالي المخصوم من وعاء الزكاة		**(٣,٩٤١,٢٠٢)**
وبذلك يكون مبلغ وعاء للزكاة		**6,965,534**
قيمة الزكاة	**%٢.٥٧٧٥×6,965,534**	**179,536.638**

ثانياً: إستخراج وعاء الزكاة وقيمة الزكاة وفقاً للمعيار رقم (١١) الصادر عن الهيئة السُعودية للمُحاسبين القانونيين بإستخدام الطريقة غير المباشرة وتسمى طريقة (مصادر الأموال) المُتبعة لدي الهيئة العامة للزكاة والدخل وبذلك يكون وعاء وقيمة الزكاة كما يلي :-

ما يضاف الى وعاء الزكاة	دينار كويتي	دينار كويتي
الإلتزامات طويلة الاجل		
دائنون	١٩١,٣٢٩	
مخصص مكافأت نهاية الخدمة	٤٥٦,٧٢١	
إجمالي الإلتزامات طويلة الاجل		648,050
حقوق الملكية		
رأس المال	10,000,000	
أحتياطي إجباري	33,854	
أحتياطي إختياري	33,854	
أحتياطي التغيير في القيمة العادلة	31,742	
أرباح مرحلة	190,978	
إجمالي حقوق الملكية		10,290,428
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		10,938,478
ما يخصم من وعاء الزكاة		
ممتلكات ومعدات	(٤٠,٣١٨)	
موجودات غير ملموسه	(١٠,٩١٠)	
خسارة العام	(٢٧,٦٨٠)	
اجمالي المخصوم من وعاء الزكاة		(٧٨,٩٠٨)
اجمالي مبلغ وعاء الزكاة		10,859,570
قيمة الزكاة	% ٢.٥٧٧٥ ×10,859,570	279,905.416

ثالثاً : إستخراج وعاء الزكاة وقيمة الزكاة وفقاً للمعيار الصادر عن جمعية المُحاسبين والمُراجعين الكويتية طبقاً لوصف الغنى في الشريعة الاسلامية والذي إعتمد على قائمة المركز المالي وجانب الأصُول فقط لقياس وعاء الزكاة كما يلي :-

ما يضاف الى وعاء الزكاة	دينار كويتي	دينار كويتي
النقد لدى البنوك	666,385	
الودائع الإستثمارية	1,874,499	
أصول مالية بالقيمة العادلة	1,987,795	
أصول مالية متاحة للبيع	96,453	

أجمالي مبلغ وعاء الزكاة		**4,625,132**
قيمة الزكاة	٤,٦٢٥,١٣٢ ×٢.٥٧٧٥%	**119,212.778**

هذا و ظهرت قيمة الزكاة لهذه المعايير كما هو واضح في الجدول التالي :-

معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بالبحرين	179,536.638
معيارالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	279,905.416
معيار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتيه	119,212.778

ومن خلال التطبيق السابق للمعايير الثلاثة على القوائم المالية لأحدى الشركات لاحظ الباحث اختلافاً في تحديد وعاء الزكاة ومن ثم إختلافاً في قيمة الزكاة، والنتيجة الأساسية من هذا الاختلاف تعود إلى الاختلاف في عناصر الأصُول والإلتزامات التي تدخُل في تحديد وعاء الزكاة لكل معيار.

٢- مُشكلات تحديد وعاء زكاة التجارة والصناعة

يمكن تلخيص أهم هذه المُشكلات التي قد يتعرض لها المُحاسب عند القياس والإفصاح عن وعاء الزكاة، و منها مشاكل تتعلق في أ- الأموال النقدية، ب- مشاكل تتعلق بالمخزون السلعي، ت-مشاكل تتعلق بالأوراق المالية، ث- مشاكل تتعلق بالأصُول المتداولة وغير المتداولة، ج- مشاكل تتعلق بالديون.

أ- المشاكل المُحاسبية المُتعلقة بالأموال النقدية: تُعد الأموال النقدية من العناصر الرئيسية المُكونة لرأس مال الوحدات الإقتصادية سواء مُؤسسات فردية أو شركات أموال أو شركات أشخاص والتي تُؤثر بالتالي في تحديد وعاء الزكاة ومن ثم قيمة ومقدار الزكاة، حيثُ ظهرت في العصر الحديث عُملات لم تكن معروفة في صدر الاسلام مثل العُملات الورقية والسُكوك المعدنية مما ثار جدل وإختلاف بين الفقهاء عن مدى خُضوعها للزكاة من عدمه، هذا وتُقسم الأموال النقدية المملوكة للوحدة الإقتصادية الى أموال **بالعُملة المحلية** سواء نقدية بالصندوق أو لدى البنوك فهذه الأموال لا مُشكلة فيها عند حساب زكاتها، أما القسم الثاني من الأموال فهي التي تكون في **العُملة الأجنبية** فهُنا تكون المُشكلة عند حساب زكاتها.

ب- المشاكل المُحاسبية المُتعلقة بالمخزون السلعي: المخزون السلعي هي المواد والبضائع التي يُقصد بيعها علي حالتها أو بعد تحويلها الى سلع أخرى، وتختلف عناصر المخزون السلعي في الوحدات التجاريه عنها في الوحدات الصناعية، فالوحدات التجارية تقوم بشراء السلع بغرض إعادة بيعها دون إدخال أي تغيرات عليها، أما المخزون السلعي لدي الوحدات الصناعية ينقسم الي مُنتجات تامة الصنع، أومُنتجات تحت التشغيل، أومواد خام، وقد أختلف الفقهاء في مدي خضوع المخزون السلعي لدي الوحدات الصناعية للزكاة، ويرى إبن عباس وجوب الزكاة في المخزون السلعي بعد البيع الفعلي، و قال " لابأس بالتربص حتى يبيع والزكاة واجبة عليه" .

ت- المشاكل المُحاسبية المُتعلقة بالأوراق المالية: تُعتبر الأوراق المالية من الأموال المُستحدثة في الوقت الحاضر ولم تكُن معروفة في عصور الإسلام الأولي، وتشمل الأوراق المالية

الأسهم والسندات وشهادات الإستثمار وأذُونات الخزانة وغيرها من الأوراق المالية التي تقتنيها الوحدة الإقتصادية بغرض الحُصول علي دخل من ورائها وبيعها عند زيادة قيمتها السوقية، هذا ويختلف التقويم المُحاسبي للأوراق المالية وحُكمها الشرعي عند تحديد وعاء الزكاة للوحدات الإقتصادية حسب نوعها كما يلي :-

١- **المشاكل المُحاسبية المُتعلقة بالأسهُم** :- يُقسم رأس مال الوحدة الإقتصادية المُساهمة الي عدد من الأجزاء المُتساوية القيمة يُسمى كل منهما سهماً، ويُعتبر صاحب السهم شريكاً ومالكاً لجزء من رأس المال بعدد أسهُمه التي يملُكها، وتنقسم الأسهُم بحسب الغرض من إقتنائها الى أسهم إستثمار ونماء يُستفاد من ريعها، وأسهُم مُتاجرة، والسهم من الأموال المُباح التعامل فيها وفقاً للشريعة الإسلامية، والأسهم لم تكُن معروفة في عهد الرسول صلي الله عليه وسلم ولا في عهد الصحابة مما أوجد خلاف في الآراء بين الفُقهاء في كيفية مُعالجتها وإخضاعها للزكاة ومن هذه الآراء ما يلي:

- **الرأي الأول** : ينظر الي نوع الوحدة الإقتصادية المُصدرة للسهم هل هي صناعية أم تجارية، فإذا كانت صناعية لا تُمارس عملاً تجارياً فلا تجب الزكاة في أسهمها لان قيمة الأسهم موضوعة في قيمة الآلآت والمُعدات والإصُول الثابتة اللازمة للنشاط الصناعي ولكن تجب الزكاة في أرباح الأسهم. (حلقة الدراسات الإجتماعية للجامعة العربية، ١٩٥٢)

- **الرأي الثاني** : فيعتبر الأسهُم أموال تجارة وهي من عروض التجارة وتخضع للزكاة بربع العشر وتُقيم بالقيمة الحالية وقت وجوب الزكاة مع إضافة الربح لها إذا وصلت حد النصاب.

- **الرأي الثالث** : يرى في المُعالجة المُحاسبية الخاصة بزكاة الأسهم التفرقة بين حالتين:- (شوقي شحاته،١٣٩٧هـ)

الحالة الأولى : أن الأسهم التي تُشترى بقصد المُضاربة والإتجار بها تُعتبر من عروض التجارة فتُقوم بسعر البيع عند حولان الحول فتُزكى مع نمائها بربع العشر عند إكتمال النصاب .

الحالة الثانية : فترى أن الأسهُم التي تُشترى بغرض الإستثمار للحصول علي عائد من ورائها فتُزكي زكاة المُستغلات بسعر العشر.

٢- **المشاكل المُحاسبية المُتعلقة بالصُكوك :** قد تقوم بعض الوحدات الإقتصادية لزيادة ايراداتها بالإستثمار في الصُكوك الإسلامية، وهي وثائق مُتساوية القيمة تُمثل حصص في ملكية أعيان أوبضائع أو خدمات أو في نشاط إستثماري وهي على عدة أنواع، تُقوم كُل هذه الصُكوك بسعر التكلفة المدفوعة فيها وتجب الزكاة في هذه الصُكوك اذا كانت مملوكة لغرض المُتاجرة بحسب قيمتها السُوقية برُبع العشر، أما إذا كانت مملوكة لغرض الإستثمار فتُزكي زكاة المُستغلات بإخراج العشر من صافي الغلة بعد مُرور حول من النشاط .(غربي حمزة و وفاء الجبلاوي،٢٠١٨)

٣- **المشاكل المُحاسبية المُتعلقة بالسندات:** تُعتبر السندات صك مديونية للجهة المُصدرة لحامله بمبلغ مُحدد وبفائدة ثابتة، وهذه الفائدة ربا مُحرم بالقُرأن والسنة والإجماع، ويُزكى أصل السند كل

عام بضم تكلفة السند الى مال المُزكي وتختلف المُعالجة المُحاسبية للسندات إذا كانت للتجارة بقصد البيع والشراء فتُقيم بالقيمة الجارية ويُزكى زكاة عروض التجارة بربع العشر، أما الفائدة فيجب التخلُص منها بأوجه الخير ما عدا بناء المساجد أو طباعة المصاحف، أما إذا كان إقتنائها بقصد الإستثمار فتُعامل مُعاملة الديون.(نوال محمد ، ٢٠٠٨)

٤- **المُعالجة المُحاسبية المُتعلقة بشهادات الإستثمار:** تُصدر بعض البنوك شهادات إستثمار يتم بموجبها ايداع الافراد والشركات مبالغ نقدية لدى البنوك، وتُعتبر شهادات الإستثمار شهادات ربوية مُحرمة شرعاً، وبالتالي تأخذ المُعالجة الزكوية لهذه الشهادات مُعالجة القروض الربوية، حيث يُزكى أصل الشهادة أما الفوائد الربوية فلا زكاة عليها ويجب إنفاقها في أعمال الخير، أما المصارف التي تقدم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تُقدم بدائل لهذه الشهادات والودائع مثل الودائع الإستثمارية على أساس المُضاربة والودائع الإستثمارية على أساسا المُرابحة ، فالاصل في هذه الودائع الإستثمارية تأخذ حكم المال المقبوض حيث يتم تزكية أصل المال المُستثمر مع ربحه. (علي بن محمد نور، ١٤٤١هـ)

ث- المشاكل المُحاسبية المُتعلقة بالاصُول الثابتة المملُوكة: الاصُول الثابتة هي أصُول طويلة الأجل مثل العقارات والمصانع والآلآت والأراضي والمُعدات، وتنقسم هذه الأصُول حسب الخصائص المملُوكة من أجلها كما يلي :- (بيت الزكاة الكويتي، ٢٠١٥)

١ – **الأصُول الثابتة التشغيلية:-** هي الأصُول التي تمتلكها الوحدة الإقتصادية لإستخدامها في إنجاز الأعمال الخاصة بها وليس بهدف إعادة بيعها، تُقوم بسعرالتكلفة ناقص مُخصص الإستهلاك المُتراكم، فهذه الأصُول تُعتبر من عروض القنية ولا زكاة فيها.

٢- **الأصُول الثابتة الدارة للدخل:-** هي الأصُول التي تمتلكها الوحدة الإقتصادية بهدف الحُصول من ورائها علي دخل، وتُسمى بالمُستغلات، كإمتلاك العمارات والسيارات بهدف تأجيرها والحُصول علي عائد من ورائها، فهذه الأصُول لا زكاة عليها، فقط يُزكى العائد من ورائها.

٣- **الإستثمارات العقارية :-** هي الأصُول التي يتم شرائها بغرض المُتاجرة بها مثل العقارات والاراضي والسيارات والاثاث وغيرها من الأصُول، وتُعتبر من عروض التجارة، وتُقوم لغرض الزكاة على أساس سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل وقت وجوب الزكاة.

٤- **المشاكل المُحاسبية المُتعلقة بالاصُول المعنوية (الاصُول غير الملموسة)**: ومن هذه الأصُول حُقوق النشر والتأليف والطباعة وحُقوق الملكية وبراءة الإختراع والعلامات التجارية والشُهرة، ويتم قياس هذه الاصول حسب طريقة أمتلاكها كما يلي: (بو شاكر جلول، ٢٠٢١)

- في حالة شراء الأصل المعنوي: يُقاس بتكلفة الحصول عليه بالإضافة الي كافة التكاليف والرسوم المدفوعة حتي يُصبح جاهز للإستخدام.

- في حالة تملكه من خلال إندماج الأعمال: في هذه الحالة تُقاس تكلفة الأصل بالقيمة العادلة له في تاريخ الإندماج .

- في حالة مبادلة أصل بأصل مشابه أو غير مشابه: في هذه الحالة يُقاس الأصل المُستلم بالقيمة العادلة بشرط أن يكون التبادل عمل تجاري.

- في حالة تصنيع الأصل أو تطويره من قبل الشركة فيُقاس بتكلفة ما أُنفق عليه .

ج- المشاكل المُحاسبية المُتعلقة بالديون لأغراض قياس وعاء الزكاة:- تنقسم الديون الي قسمين ديون مُستحقة لصالح الوحدة الإقتصادية، وديون مُستحقة عليها لصالح الغير، بالنسبة للديون المُستحقة لصالح الوحدة الإقتصادية الحالة منها فإنها تُقوم بقيمتها الإسمية، أما الديون المُؤجلة فيرى الفُقهاء بتقويمها بقيمتها الحالية على مرحلتين المرحلة الاولى تحدد بكمية السلع التي يمكن شرائها بالاجل بالقيمة الاسمية للدين المؤجل في تاريخ استحقاقه،اما المرحلة الثانية فتحدد القيمة البيعية بالنقد الحال لتلك الكمية السلعية حيث تكون هذه القيمة هي القيمة الجارية للدين المؤجل في تاريخ التقويم. أما الديون المُستحقة على الوحدة الإقتصادية فأنه في حالة إن تم تمويل رأس مال الوحدة الإقتصادية عن طريق الإقتراض طويل الأجل والذي يعود على صاحب رأس المال بفائدة ثابتة لا يُقرها النظام الإقتصادي الإسلامي فهي من الامور المُحرمة شرعاً وهي من الربا المُحرم، وفي نفس الوقت تكون هذه الأموال خاضعة للزكاة، ولتتماشى عملية الحُصول علي أموال من خارج الوحدة الإقتصادية مع الفكر الإقتصادي الإسلامي لدعم رأس المال، يتم التمويل عن طريق الشراء الأجل للبضاعة أو عن طريق الإقتراض قصير الإجل، فتُقيم هذه الديون بالقيمة الإسمية. (امينه حسن،١٩٩١)

رابعاً: الإطار المُقترح لمُعالجة أثر الإختلافات بين المعايير المحاسبية في القياس والافصاح عن وعاء الزكاة

في هذا الفصل قام الباحث بعرض إطار مُقترح يتم من خلاله الوصول الى معيار مُحاسبي مُوحد لحساب وقياس وعاء زكاة الشركات التجارية والصناعية، وذلك من خلال عمل توافق بين المعايير المُحاسبية الخاصة بالزكاة والصادرة بدول مجلس التعاون الخليجي، والتي اتضح من خلال دراسة هذه المعايير وجود الكثير من الإختلافات فيما بينها، وخاصة عند تحديد وقياس الأصول التي تدخُل في وعاء الزكاة والإلتزامات التي يتم خصمها من الوعاء بالإعتماد علي أحكام الشريعة الإسلامية، حيث ظهرت أموال مُستحدثة لم تكن معروفة زمن الرسول الكريم والصحابة الأجلاء من بعده، والتي أوجدت هذا الإختلاف في آراء وتفسير الفقهاء وبالتالي أنعكست هذه التفسرات على الإختلافات في المعايير المُحاسبية للزكاة.

ولتوضيح ما تقدم تم تناول الإطار **من خلال ما يلي** :

١- الإطار المُقترح لإعادة هيكلة المعايير المُحاسبية الخاصة بقياس زكاة الشركات التجارية والصناعية.

٢- المعيار المُحاسبي المُقترح للقياس والافصاح عن زكاة الشركات التجارية والصناعية.

١- الإطار المُقترح لإعادة هيكلة المعايير المُحاسبية الخاصة بقياس زكاة الشركات التجارية والصناعية

الإطار هو البناء النظري الذي يتم من خلاله الإنتقال الى التطبيق العملي من خلال المعايير التي تُمكن من توحيد الممارسات المُحاسبية، والذي يشتمل على مجموعة المبادئ، التي ترتكز على النظريات المُحاسبية، وعلية يُمكن بناء الإطار المُحاسبي للزكاة من قسمين كما يلي :-

أولاً: **القسم المُحاسبي**: وهو الدستور الفكري لمهنة المُحاسبة ويتم تعديله وتطويره تبعاً للظروف، وهو نظام مُترابط يُحدد فيه أهداف ومبادئ وأساسيات المُحاسبة، ويعتبر القسم المُحاسبي المرجع الأساسي لمُعدي المعايير المُحاسبية، ويتكون من مجمُوعة الأُسس والسياسات والقواعد التي يستعين بها المُحاسب لتطبيق المبادئ المُحاسبية والإجراءات التنفيذية، التي تستخدمها الشركات في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، وإن التغيرات في السياسات المُحاسبية يجب أن يتم الإفصاح عنها، وأثر هذه التغيرات على عناصر القوائم المالية للشركات والتي بالتالي تُؤثر على وعاء الزكاة وعلى قيمة ومقدار الزكاة.

ثانياً: **القسم المالي**: المال في الإسلام ينطوي على جميع الأشياء المملوكة والتي وجبت فيها الزكاة، فيشمل الأصول والموجودات المادية والمنافع والحقوق المعنوية، وكذلك الأموال النامية نماءً حقيقياً أو تقديرياً، أما زكاة الشركات الصناعية لم تحظ بالإهتمام الكافي خاصة وأن الصناعة تُعتبر أحد معالم الحياة المُعاصرة، وتعتبر زكاة الشركات الصناعية أحد الأمثلة التطبيقية لما يُطلق علية في فقه الزكاة بزكاة المُستغلات، هذا ويتكون وعاء الزكاة بحسب نوع المال الخاضع لها في أربعة أنواع قديمة مُتفق عليها وهي زكاة النقود، والنعم، والزرع والثمار، وعروض التجارة، وفي أنواع جديدة تسمى بالأموال المُستحدثة وهي الأموال التي عُرفت حديثاً ومنها الأصول الثابتة والإستثمارات والأسهم والسندات، هذا ويمكن بناء الإطار المفاهيمي للمعيار المُحاسبي المُوحد للزكاة كما في الشكل التالي:-

من اعداد الباحث

٢- المعيار المُحاسبي المُقترح للقياس والافصاح عن زكاة الشركات التجارية والصناعية

بدراسة بعض المعايير المُحاسبية الخاصة بالزكاة والصادرة بدول مجلس التعاون الخليجي وهي معيار المُحاسبة المالية رقم (٩) الصادر عن هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بالبحرين، ومعيار الزكاة رقم (١١) الصادرعن الهيئة السُعودية للمُحاسبين القانونيين، ومعيار الزكاة الصادرعن جمعية المُحاسبين والمُراجعين الكويتيه، وبالتطبيق لهذه المعايير على ميزانية أحدى الشركات تم ملاحظة أن كل معيار من هذه المعايير حدد أصول أوجب فيها الزكاة وإلتزامات أوجب إضافتها لوعاء الزكاة، وإلتزامات أخري خصمها من وعاء الزكاة مما أوجد أختلاف بين المعايير الثلاثة في تحديد وقياس وعاء الزكاة ومن ثم إختلاف في مقدار وقيمة الزكاة، ومن خلال الإختلافات السابقة في تحديد وقياس وعاء الزكاة بين هذه المعايير يرى الباحث ان هناك عدة أسباب تستدعي وجود إطار مُحاسبي مُوحد لتحديد وقياس وعاء الزكاة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١- إن إعداد معيار مُحاسبي مُوحد للزكاة يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يُساعد الشركات والبنوك الى إتباع القواعد والإجراءات المُحاسبية الصحيحة.

٢- إن إختلاف الطرق في القياس والافصاح عن عناصر الأصول التي تدخل في وعاء الزكاة لا تُمكن مُستخدمي القوائم المالية من التوصل الى نتائج فعالة عند المُقارنة بين نتائج أعمال الشركات.

٣- إن توحيد أساس لقياس وحساب الزكاة والإفصاح عنه في القوائم المالية يُساعد على توفير معلومات مُفيدة لمُستخدمي القوائم المالية تساعدهم على إتخاذ قرارتهم الإستثمارية المُناسبة.

ومن هنا قام الباحث بعمل توافق بين نقاط الإختلاف في المعاييرالمُحاسبية الخاصة بالزكاة الصادرة بدول مجلس التعاون الخليجي، للوصول الى معيار مُحاسبي مُوحد يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية خاص بقياس عناصر الأصول والإلتزامات التي تدخل في تحديد وعاء زكاة الشركات التجارية والصناعية كما يلي:-

أولاً: نص المعيار :

يهدف المعيار الى وضع القواعد والأسس المُحاسبية التي تحكم المُعالجات المُتعلقة بتحديد وقياس عناصر القوائم المالية التي تدخل في وعاء زكاة الشركات التجارية والصناعية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال عمل التوافق بين معيار المُحاسبة المالية رقم (٩) الصادر عن هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بالبحرين، ومعيار الزكاة رقم (١١) الصادر عن الهيئة السعودية للمُحاسبين القانونيين و معيار الزكاة الصادر عن جمعية المُحاسبين والمُراجعين الكويتيه.

ثانياً : شروط وجوب الزكاة :

الزكاة فريضة من فرائض الإسلام وهي الركن الثالث من أركانه ولها شروط محددة وبتوافر هذه الشروط يكون المال محلاً لوجوب الزكاة ومن هذه الشروط :-

١- **الملك التام** : - وهو قُدرة المالك على التصرف بأمواله تصرفاً مُطلقاً دون نزاع من الغير.

٢- **بلوغ النصاب** :- النصاب هو مقدار من المال مُحدد شرعاً بحيث لا تجب الزكاة في أقل منه كما جاء في الحديث الشريف عن قوله ﷺ (ليس فيما دون خمسة أُوسق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة، وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة)، فنصاب الذهب الخالص ٨٥ جرام، ونصاب الفضة الخالصة ٥٩٥ جرام، ونصاب زكاة التجارة ما قيمتة ٨٥ جرام من الذهب الخالص وكل مال له نصابه.

٣- **الزيادة عن الحاجات الأصلية** :- كل ما يحتاج إليه الإنسان لمعاشه لا زكاة عليه، ومثال ذلك مكاتب الشركة ومبانيها الخاصة بأنشطتها والألات والمُعدات والسيارات المُستخدمة في أعمالها اليومية لا زكاة فيها.

٤- **حولان الحول** :- وهو أن ينقضي إثنا عشر شهراً هجرياً على المال عند صاحبه، وفي بعض الأموال تُزكى قبل مرور إثنى عشر شهراً كما في الزروع والثمار لقوله سبحانه وتعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ).

ثالثاً : كيفية حساب وعاء الزكاة :

لاحظ الباحث من خلال الدراسة السابقة للمعايير الثلاثة انها أعتمدت على عدة طرق لإستخراج وعاء الزكاة ومن هذه الطرق ما يلي:-

أ :- طريقة رأس المال العامل المعدل : وتسمى كذلك بالطريقة المُباشرة و بهذه الطريقة يتم تتبع عناصر وعاء الزكاة من خلال تحليل حساب كل من الإصول المُتداولة والإلتزامات المُتداولة التي تظهر بقائمة المركز المالي ويتم حسابها بالشكل التالي:

١- رأس المال في بداية الحول = الأصول المُتداولة – الإلتزامات المُتداولة

٢- يضاف له الأرباح الفعلية التي تمت في نهاية الحول إن لم تكُن مُضافة ضمن حساب النقدية أوالبنك.

٣- ويضاف له كذلك الأرباح التقديرية لبضاعة أخر المُدة إذا لم تكن البضاعة مُقومة بصافي القيمة البيعية.

ووفقاً لطريقة رأس المال العامل المعدل وحتي يتوافق قياس عناصرها مع المفهوم الفقهي لحساب وعاء الزكاة يتم قياس المخزون السلعي وتقييمة بسعر السوق وتهمل أرباح اعادة تقييم المخزون لمنع تكرارها حيث يتم تضخيم قيمة المخزون بها، أما أوراق القبض يتم حساب أصل المبلغ دون الفوائد التي يتم الحصول عليها، وكذلك بالنسبة للإستثمارات في الأوراق المالية والقروض قصيرة الأجل يتم أخذ قيمتها الأصلية دون فوائدها.

ب :- طريقة رأس المال الثابت المعدل : وتُسمى بطريقة مصادر الأموال أو بالطريقة غير المُباشرة وهنا يتم حصر حقوق الملكية بقائمة المركز المالي ويتم تعديلها بما يُحقق الشروط الفقهية على النحو التالي :

١- جملة حقوق الملكيه في نهاية العام = رأس المال المملوك + الإحتياطيات + المخصصات + صافي الأرباح الفعلية والتقديرية + القروض طويلة الأجل.

٢- **يتم خصم من جملة حقوق الملكية ما يلي** :

(صافي قيمة الأصول الثابتة بعد الإهلاك، وأجمالي الخسائر الحالية والسابقة، والإستثمارات في الشركات الأخري، والقيمة الدفترية للأصول غير الملموسة)

هذه الطريقة تقوم على أساس حساب المال المملوك والإحتياطيات والفائض القابل للتوزيع والمُخصصات المُؤجلة بما فيها مُخصصات الأصول الثابتة والقروض طويلة الإجل مخصوم منها الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ ليكون الناتج هو صافي رأس المال المُستثمر والذي يمثل الوعاء الخاضع للزكاة.

رابعاً : <u>متطلبات الإفصاح</u> :

يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية عن الطريقة التي يتم إستخدامها في تحديد وعاء الزكاة، وعناصر القوائم المالية التي تدخل في تحديد الوعاء، والعناصر التي يتم خصمها.

خامساً : <u>نطاق المعيار</u> :

يختص هذا المعيار بمُحاسبة زكاة الشركات التجارية والصناعية على إختلاف شخصياتها وأشكالها القانونية ومجال أعمالها سواء مصانع أو متاجر أو بنوك أو مُؤسسات تجارية هادفة للربح أو غير هادفة للربح.

سادساً : <u>خطوات حساب قيمة الزكاة في الشركات المُعاصرة</u> :

من أجل تسهيل عملية حساب وعاء زكاة الشركات التجارية والصناعية ولغرض تمكين المُحاسبين من تطبيق نموذج معيار مُحاسبة الزكاة المُوحد بأفضل صورة مُمكنة وبكل سهولة يمكن إتباع الخطوات الإجرائية التالية :

١- تحديد تاريخ محدد يتم فيه حساب الزكاة وفيه يتم تقويم البضاعة على أساس القيمة السوقية .

٢ - دراسة عناصر الأصول التي يتم إدراجها والإلتزامات التي يتم خصمها من وعاء الزكاة.

٣- مُقارنة القيمة الدفترية للأصول التي تدرج بوعاء الزكاة مع قيمتها الحالية عند حساب مقدار الزكاة حسب أحكام الشريعة الإسلامية.

٤- عمل قائمة تحتوي على عناصر الأصول التي تدرج بوعاء الزكاة والإلتزامات التي تُخصم من الوعاء بالقيم المُتوقعه لهذه العناصر وقت وجوب الزكاة.

٥- جمع قيم العناصر التي تدرج في وعاء الزكاة ومن ثم خصم العناصر التي يتم إستبعادها من الوعاء للوصول الى مقدار النصاب وهو ما يعادل ٨٥ جرام من الذهب فإذا كان جرام الذهب يساوي ١٠ دينار كويتي فإن مقدار النصاب يكون ٨٥×١٠= ٨٥٠ دينار.

٦- أعتماد طريقة حساب وعاء الزكاة أما طريقة رأس المال العامل المُعدل، أو طريقة مصادر الأموال (طريقة رأس المال الثابت المعدل).

٧- ضرب قيمة وعاء الزكاة بنسبة ٢.٥% عند حساب الزكاة على أساس السنة الهجرية، أو بنسبة ٢.٥٧٧٥% للقوائم المالية المُعدة على أساس السنة الميلادية للوصول الى قيمة الزكاة .

أن الزكاة نظام تجتمع فيه أحكام الشريعة الاسلامية ومبادي وقواعد المُحاسبة المالية، حيث حدد الشرع حكمها التكليفي وعلتها الشرعية وشروط وجوبها ومصادرها ومصارفها وأنصبتها ومقاديرها وتحدد المُحاسبة المالية طريقة حساب وعائها ومقدارها، هذا وقد قام الباحث بعمل شكل توضيحي مُختصر لنظام مُحاسبة الزكاة كما يلي :

ملخص توضيحي لنظام مُحاسبة الزكاة

تعريف الزكاة : هي حق مقدر بالشرع يجب في أموال مخصوصة بشروط مخصوصة يصرف لأصناف مخصوصين
شروط وجوب الزكاة: (المكسب الحلال - الملك التام - بلوغ النصاب – الزيادة عن الحاجات الاساسية - حولان الحول)

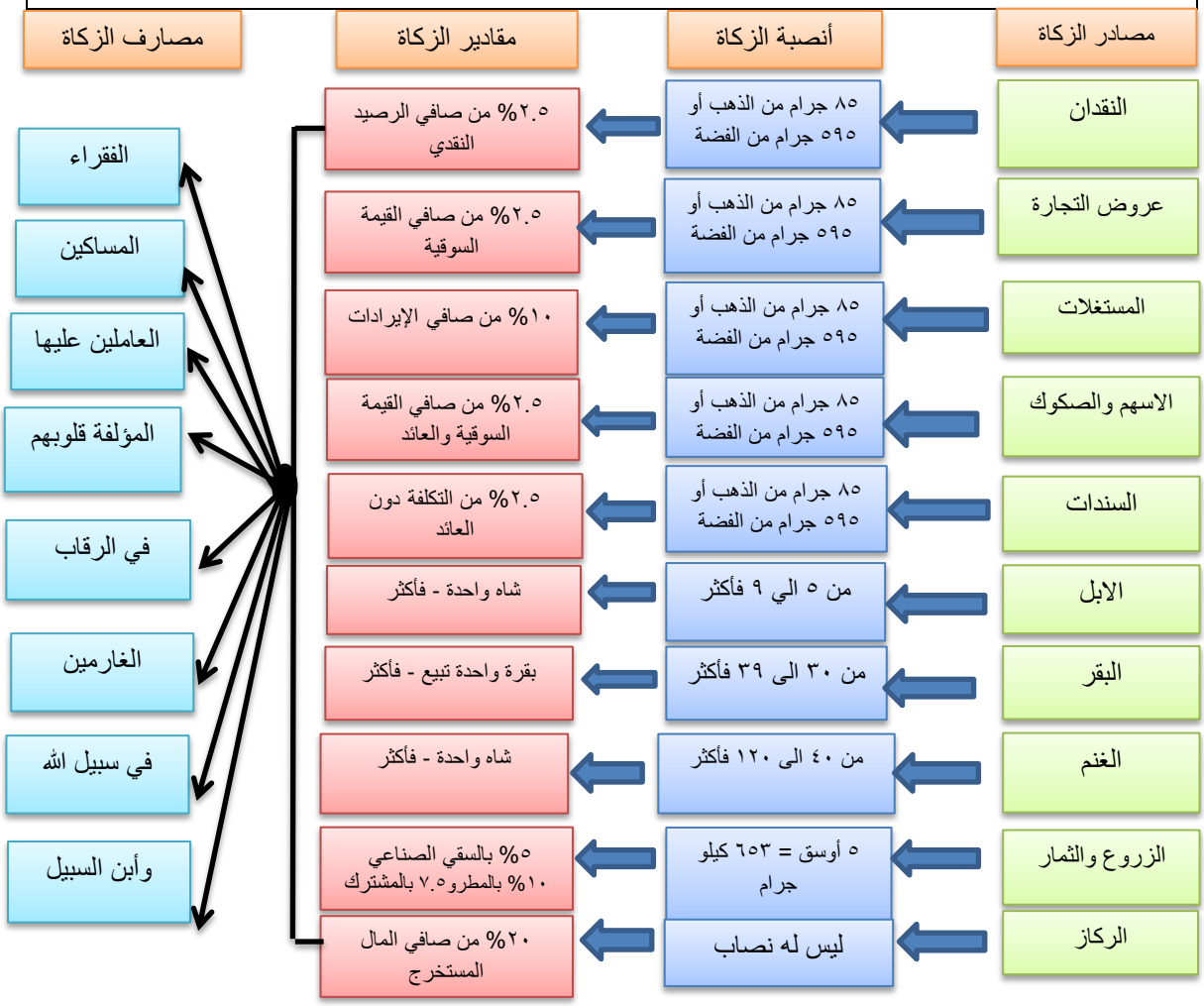

خامساً : الدراسة الميدانية في دولة الكويت

في هذ الفصل تناول الباحث الدراسة الميدانية للإطار التوافقي المُقترح للمعيار الخاص بقياس والافصاح عن عناصر وعاء زكاة الشركات التجارية والصناعية الذي تم التوصل اليه من خلال عمل التوافق بين المعايير المُحاسبية الثلاثة الصادرة بدول مجلس التعاون الخليجي.

ولتوضيح ما تقدم تم تناول هذا الموضوع من عنصرين:

١- أهداف الدراسة ونطاقها من خلال تطبيق المعيار المُوحد على ثلاث بنوك اسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي .

٢- هيكل الدراسة الميدانية في دولة الكويت .

١- أهداف الدراسة ونطاقها من خلال تطبيق المعيار المُقترح

هنا قام الباحث بتطبيق الإطار المُقترح على ميزانية ثلاثة بنوك إسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي بنك البحرين الإسلامي في مملكة البحرين، وبنك الراجحي في المملكة العربية السعودية، وبيت التمويل الكويتي.

أولاً : البيانات المالية لبنك البحرين الاسلامي كما هي في 31 ديسمبر٢٠٢١:

١- قائمة المركز المالي المُوحد لبنك البحرين الاسلامي :

الاصول	ايضاح	بالدينار البحريني ٢٠٢١
نقد وارصدة لدى البنوك والبنك المركزي	٤	45,591
ايداعات لدى مؤسسات مالية	٥	86,894
موجودات تمويل	٦	609,468
استثمارات في اوراق مالية	٧	274,624
اجارة منتهية بالتملك	٩	257,382
استثمارات في شركات زميلة	٨	9,314
استثمارات في عقارات	11	14,680
ممتلكات ومعدات	10	13,491
موجودات اخرى	12	13,092
مجموع الموجودات		1,324,536
المطلوبات		
ايداعات من مؤسسات مالية		133,346
ايداعات من مؤسسات غير مالية وافراد		212,418
تمويلات من مؤسسات مالية	13	56,919

حسابات جارية للعملاء		249,749
مطلوبات اخرى	14	30,114
مجموع المطلوبات		682,546
حقوق اصحاب حسابات الاستثمار		
مؤسسات مالية		42,239
مؤسسات غير مالية وافراد		473,991
مجموع حقوق اصحاب حسابات الاستثمار	15	516,230
حقوق الملكية		
رأس المال	16	106,406
مضاربة ثانوية (راس مال اضافي من فئة اولى)	16	25,000
اسهم خزينة	16	(٨٩٢)
اسهم تحت خطة حوافز الموظفين		(٢٨٩)
علاوة اصدار اسهم		206
احتياطيات		(4,671)
مجموع حقوق الملكية		125,760
مجموع المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار والملكية		1,324,536

2- بيان الدخل الموحد لبنك البحرين الاسلامي :

الدخل	ايضاح	الدينار البحريني ٢٠٢١
دخل التمويل	19	42,439
دخل الاستثمار في الصكوك	20	13,395
اجمالي الدخل من الموجودات ذات التمويل المشترك		55,834
عائد حقوق اصحاب حسابات الاستثمار		(23,979)
حصة المجموعة كمضارب		20,388
صافي عائد حقوق اصحاب حسابات الاستثمار	15	(3,591)
حصة المجموعة من دخل المجموعات ذات التمويل المشترك كمضارب ومستثمر		52,243
مصروفات ايداعات من مؤسسات مالية		(2,766)
مصروفات ايداعات من مؤسسات غير مالية افراد		(7,110)
مصروفات تمويلات من مؤسسات مالية		(212)
دخل الرسوم والعمولات صافي		5,335
دخل الاستثمارات في اوراق مالية	21	72
دخل الاستثمارات في عقارات، صافي	22	(793)
حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة، صافي	8	(272)
دخل اخر، صافي	23	1,402
مجموع الدخل		**47,899**
المصروفات		
تكاليف الموظفين		11,297
استهلاك واطفاء	1,12,10	1,576
مصروفات اخرى	24	9,686

مجموع المصروفات		**22,559**
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة ومخصصات اخرى		25,340
مخصص انخفاض القيمة ومخصصات اخرى صافي	25	(19,209)
ربح / (خسارة) السنة		**6,131**
العائد الاساسي والمخفض للسهم في الارباح (بالفلس)	28	5,82

وفيما يلي يوضح الجدول التالي تطبيق الطريقة المُباشرة وتسمى طريقة رأس المال العامل لقياس وعاء الزكاة ومن ثم قيمة الزكاة علي البيانات المالية لبنك البحرين الاسلامي للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ :-

تحديد وعاء وقيمة الزكاة وفقاً للطريقة المُباشرة طريقة رأس المال العامل لبنك البحرين الاسلامي

الموجودات الزكوية	**ديناربحريني**	**دينار بحريني**
نقد وارصدة لدى البنوك والبنك المركزي	45,591	
ايداعات لدى مؤسسات مالية	86,894	
موجودات تمويل	609,468	
اجمالي الموجودات		**741.953**
يخصم		
ايداعات من مؤسسات مالية	(133,346)	
ايداعات من مؤسسات غير مالية وافراد	(212,418)	
المجموع		**(345,764)**
رأس المال العامل		**396,189**
الارباح المحققة خلال العام		**6,131**
وعاء الزكاة		**402,320**
قيمة الزكاة	%٢.٥٧٧٥×402.320	**10,369.798**

ثانياً:- البيانات المالية لمصرف الرجحي كما هي في ٢٠٢١/١٢/٣١:-

١- قائمة المركز المالي لمصرف الراجحي :

الموجودات	**الايضاح**	**الريال السعودي**
نقد وارصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الاخرى	٤	40,363,449
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الاخرى،صافي	٥	26,065,392
استثمارات ، صافي	٦	84,433,395
تمويل ، صافي	7	452,830,657
استثمارات عقارية،صافي	9	1,411,469
ممتلكات ومعدات،صافي	8	10,665,799
موجودات اخرى،صافي	10	7,901,754
اجمالي الموجودات		**623,671,915**
المطلوبات وحقوق الملكية		

المطلوبات		
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	11	17,952,140
ودائع العملاء	12	512,072,213
مطلوبات اخرى	13	26,338,711
اجمالي المطلوبات		**556,363,064**
حقوق المساهمين		
رأس المال	١٤	25,000,000
احتياطي نظامي	١٥	25,000,000
احتياطيات اخرى	١٥	309,394
ارباح مبقاة		16,999,457
اجمالي حقوق المساهمين		**67,308,851**
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**623,671,915**

٢- قائمة الدخل لمصرف الراجحي :

الدخل	الايضاح	الريال السعودي
اجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات	١٧	21,441,506
عائد للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية على استثمارات لأجل	١٧	(1,049,570)
صافي الدخل من التمويل والاستثمارات	١٧	20,391,936
اتعاب من الخدمات المصرفية،صافي	١٨	3,933,107
دخل صرف عملات،صافي		787,898
دخل العمليات الاخرى	١٩	٤٥٧,٦٠٣
اجمالي دخل العمليات		**25,716,398**
المصاريف		
رواتب ومزايا الموظفين	20	3,132,346
استهلاك واطفاء	8,9	1,141,932
مصاريف عمومية وادارية	21	2,652,244
مصاريف العمليات قبل مخصص انخفاض الائتمان		6,926,522
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الاخرى،صافي	7	2,345,086
اجمالي مصاريف العمليات		**9,271,608**
دخل السنة قبل الزكاة		16,444,790
الزكاة للسنة	37	(1,698,579)
صافي دخل السنة		**14,746,211**
ربح السهم الاساسي والمخفض (بالريال السعودي)	22	5.90

هذا ويوضح الجدول التالي تطبيق الطريقة المُباشرة، طريقة رأس المال العامل لقياس وعاء الزكاة ومن ثم قيمة الزكاة علي البيانات المالية لمصرف الراجحي للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١:-

الموجودات الزكوية	ريال سعودي	ريال سعودي
نقد وارصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك	40,363,449	

المركزية الاخرى		
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الاخرى،صافي	26,065,392	
الاجمالي		**66,428,841**
يخصم		
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	17,952,140	
اجمالي المخصوم		**١٧,٩٥٢,١٤٠**
رأس المال العامل		**٤٨,٤٧٦,٧٠١**
الارباح المحققة خلال العام		**16,444,790**
وعاء الزكاة		**٦٤,٩٢١،٤٩١**
قيمة الزكاة	٦٤,٩٢١,٤٩١×٢.٥٧٧٥%	**١,٦٧٣,٣٥١**

وعند مقارنة بند رقم ٣٧ بقائمة الدخل لمصرف الراجحي للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ حيث بلغت قيمة الزكاة (1,698,579) مليون وستمائة وثمانية وتسعون الف وخمسمائة وتسعة وسبعون ريال سعودي، وعند حساب مقدار الزكاة وفقاً للإطار المُقترح بلغت قيمة الزكاة (١,٦٧٣,٣٥١) مليون وستمائة وثلاثة وسبعون الف وخمسمائة وواحد وخمسون ريال، حيث هناك فرق لصالح البنك في حساب الزكاة مبلغ وقدره (٢٥,٢٢٨) فقط خمسة وعشرون الف ومئتان وثمانية وعشرون ريال سعودي.

ثالثاً : البيانات المالية المُجمعة لبيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة كما هي في ٢٠٢١ /١٢/٣١ :-

١ـ قائمة المركز المالي لبيت التمويل الكويتي :

الموجودات	الايضاحات	ألف دينار كويتي
نقد وارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	٨	2,325,092
ارصدة مستحقة من البنوك	9	3,349,685
مدينو تمويل	10	11,355,363
استثمار في صكوك	11	2,734,922
عقارات للمتاجرة		96,304
استثمارات	12	218,754
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	13,14	491,703
عقارات استثمارية	15	325,128
موجودات اخرى	16	654,468
موجودات غير ملموسة	17	32,351
عقارات ومعدات		204,442
مجموع الموجودات		**21,788,212**
المطلوبات		
ارصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية		2,594,754
دائنو صكوك		216,717
حسابات المودعين	19	15,866,901
مطلوبات اخرى	20	802,658
اجمالي المطلوبات		**19,481,030**

حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك		
رأس المال	22	844,155
علاوة اصدار اسهم	21	720,333
اسهم منحة مقترح اصدارها	23	84,416
اسهم خزينة	22	(27,739)
احتياطيات	21	209,996
ارباح نقدية مقترح توزيعها	23	100,442
اجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك		**1,931,603**
صكوك مستدامة الشريحة ١	25	226,875
الحصص غير المسيطرة		148,704
اجمالي حقوق الملكية		**2,307,182**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**21,788,212**

٢- قائمة الدخل المجمع لبيت التمويل الكويتي :

الإيرادات	**الايضاحات**	**الف دينار كويتي**
ايرادات تمويل		871,483
تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين		(285,782)
صافي ايرادات التمويل		585,701
ايرادات (خسائر) استثمار	3	16,359
ايرادات اتعاب وعمولات		72,191
صافي ربح العملات الاجنبية		88,571
ايرادات اخرى	4	48,189
اجمالي ايرادات التشغيل		811,011
مصروفات التشغيل		
تكاليف الموظفين		(183,976)
مصروفات عمومية وادارية		(82,181)
استهلاك واطفاء		(41,783)
اجمالي مصروفات التشغيل		(307,940)
صافي ايرادات التشغيل قبل المخصصات وانخفاض القيمة		503,071
المخصصات وانخفاض القيمة	5	(135,369)
ربح التشغيل قبل الضرائب ومكافأت اعضاء مجلس الادارة المقترحة		367,702
الضرائب	6	(56,469)
مكافأت اعضاء مجلس الادارة المقترحة	23	(1,096)
ربح السنة		310,137
مايخص المساهمين من الربح		243,414
حصص غير مسيطرة من الربح		66,723
		310,137
ربحية السهم الاساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك		28.59فلس

هذا ويوضح الجدول التالي تطبيق الطريقة المُباشرة طريقة رأس المال العامل لقياس وعاء الزكاة ومن ثم قيمة الزكاة علي البيانات المالية لبيت التمويل الكويتي للسنة المالية المُنتهية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١:-

الموجودات الزكوية	دينار كويتي	دينار كويتي
نقد وارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	2,325,092	
ارصدة مستحقة من البنوك	3,349,685	
مدينو التمويل	11,355,363	
عقارات للمتاجرة	96,304	
اجمالي الموجودات		**١٧,١٢٦,٤٤٤**
يخصم		
ارصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	(2,594,754)	
اجمالي المخصوم		(2,594,754)
رأس المال العامل		**١٤,٥٣١,٦٩٠**
الارباح المحققة خلال العام		**٢٤٣,٤١٤**
وعاء الزكاة		**١٤,٧٧٥,١٠٤**
قيمة الزكاة	٢.٥٧٧٥%×١٤,٧٧٥,١٠٤	**٣٨٠,٨٢٨.٣٠٥**

يلاحظ مما سبق ان توحيد الطرق والاجراءات الخاصة بحساب وعاء الزكاة ومن ثم قيمة ومقدار الزكاة تؤدي الي سهولة قياس عناصر القوائم المالية التي يتم ادراجها في وعاء الزكاة وسهولة الافصاح عن مقدار الزكاة وطريقة حسابها وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية، وذلك من خلال ما قام به الباحث من عمل التوافُق بين المعايير المُحاسبية الخاصة بقياس وعاء الزكاة الصادرة بدول مجلس التعاون الخليجي.

٢- هيكل الدراسة الميدانية في دولة الكويت

قام الباحث هنا بتحليل العلاقة بين معايير المُحاسبة المالية الاسلامية ووعاء الزكاة في ظل توسيط أساليب القياس والافصاح المُحاسبي، من خلال عرض منهجية الدراسة الميدانية أولاً ثم صياغة قائمة الاستقصاء ومُجتمع وعينة الدراسة ومُستوى الصدق والثبات، فضلاً عن أستخدام الأساليب الاحصائية في التحليل، وبعد ذلك تم عرض نتائج اختبارات الفُروض الاحصائية للدراسة وذلك على النحو التالي:-

١- منهجية الدراسة الميدانية:

تم عرض منهجية الدراسة الميدانية من خلال استعراض أسلوب الدراسة واطارها الفكري وكذلك التعرف على مُستوى صدق وثبات القائمة باستخدام الاختبارات الاحصائية الملائمة، والتعرف على خصائص عينة الدراسة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال المحاور التالية :

١-1 : **أسلوب ومنهج الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فُروضها اعتمد الباحث على الأسلوب الاستنباطي الذي يتجه من العام الى الخاص، وذلك من خلال تبني المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب المناهج في تناول ومُعالجة موضوع الدراسة، فضلاً عن أن هذا المنهج مُرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الموضوع سواء من حيث جمع و تحليل و تفسير البيانات وصولاً الى مُؤشرات وتوجهات لها قيمتها النظرية ودلاءلها العملية.

١-٢ **: إطارالدراسة:**

في ضوء مُشكلة الدراسة، وأهدافها، وأسلوبها، فان الاطار الخاص بهذه الدراسة يتضمن الجوانب الفكرية والتطبيقية حيث يتضمن الاطار الفكري للدراسة، ما تم التوصل اليه من خلال الأدبيات التي تناولت الموضوع وذلك اعتماداً على المراجع العربية والأجنبية، سواء كتباً أو دوريات أو نشرات أو مؤتمرات، للتوصل الى نتائج يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة.

أما الاطار التطبيقي للدراسة تمت مُعالجة مُشكلة الدراسة واختبار الأهداف والتساؤلات احصائياً من خلال تفسير العلاقة بين معايير المُحاسبة الاسلامية ووعاء الزكاة في ظل وساطة أساليب القياس والافصاح، حيث تعتمد الدراسة على أساليب التحليل الاحصائي المُناسبة لنوعية البيانات وذلك لتحقيق الأهداف التي تسعى اليها الدراسة، والاجابة على تساؤلاتها، بهدف الوصول الى مُستوى عالي من دقة النتائج، ومن الأساليب التي تم استخدامها في التحليل المقاييس الأساسية والنماذج الاحصائية، علماً بأنه تم جمع وتبويب ومُراجعة البيانات الأولية، ثم تفريغها وترميزها لادخالها على الحاسب، للتأكد من صحة مقاييس مُتغيرات النموذج، وتم استخدام العديد من الأساليب الاحصائية مثل معامل الثبات ألفا كرونباخ للتحقق من درجة الاعتمادية والثبات في المقاييس مُتعددة المُحتوى وتعميم النتائج.

هذا وقد أستخدم الباحث التحليل الاحصائي الوصفي من خلال مجموعة الأساليب المعنية بعرض مفردات الدراسة الاحصائية وتلخيصها وتنظيمها بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها واختبارها وكيفية توزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمُقارنة مع الدراسات الأخرى، وتتمثل أهم هذه الاحصاءات الوصفية في كلٍ من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في كلٍ من الوسط الحسابي والوسيط، بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت في الانحراف المعياري حيث يعتمد في استدلالاته على جميع قيم بيانات العينة، وبالتحديد على انحرافات المُشاهدات عن وسطها الحسابي.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تشكلت عينة الدراسة من ٤٣٨ موظف من العاملين في مجال الزكاة في دولة الكويت، تم إختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة، وتم إعتماد الإستبيان أداة للدراسة بعد التأكد من صدق الأداة وثباتها، وقد وزع نموذج الاستبيان علي العينة المُختارة وأسترجع ٣٩٢ استبانة صحيحة، وإستخدم الباحث البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية (SPSS) الاصدار رقم ٢٦ من أجل تحليل البيانات والوصول إلى الإجابة علي أسئلة وفرضيات الدراسة، هذا وقد قام الباحث باجراء الاختبارات الاحصائية اللازمة للوصول الى نتائج الدراسة من خلال تقسيمه الى جزئين يتعلق الأول باجراء الاحصاء الوصفي على المُستوى الاجمالي للمُتغيرات وعلى المُستوى الفردي لكل عبارة داخل قائمة الاستقصاء على حدة، بينما تم تخصيص الجزء الثاني لاجراء التحليل الاستدلالي الذي يهدف الى التوصل الى النتيجة النهائية لاختبار الفُروض الاحصائية للدراسة والتعرف على قيمة المُتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمُتغيرات الدراسة.

هذا وظهرت نتائج اختبارات الفروض من واقع تحليل الانحدار البسيط باستخدام SPSS:

١- ثبوت صحة الفرض الفرعي الأول: حيث يوجد تأثير معنوي طردي لمعايير المُحاسبة الاسلامية على أساليب القياس والافصاح عند مُستوى معنوية ٠.٠٠٠ بمعامل مسار يبلغ ٠.٩١٠. وهذا يعني أنه كلما كانت آراء العينة مرتفعة تجاه معايير المُحاسبة الاسلامية كلما ارتفع مُستوى أساليب القياس والافصاح.

٢- ثبوت صحة الفرض الفرعي الثاني: حيث يوجد تأثير معنوي طردي لمعايير المُحاسبة الاسلامية على وعاء الزكاة عند مستوى معنوية ٠.٠٠٠ بمعامل مسار يبلغ ٠.٤٧٤. وهذا يعني أنه كلما كانت آراء العينة مُرتفعة تجاه معايير المُحاسبة الاسلامية كلما ارتفع مُستوى وعاء الزكاة.

٣- ثبوت صحة الفرض الفرعي الثالث: حيث يوجد تأثير معنوي طردي لأساليب القياس والافصاح على وعاء الزكاة عند مُستوى معنوية ٠.٠٠٠ بمعامل مسار يبلغ ١.٣٢ وهذا يعني أنه كلما كانت آراء العينة مُرتفعة تجاه أساليب القياس والافصاح كلما ارتفع مُستوى وعاء الزكاة.

أما نتائج اختبارات التأثيرات غير المُباشرة للفرض الفرعي الثالث الذي ينص على أن "تتوسط أساليب القياس والافصاح العلاقة بين معايير المُحاسبة الاسلامية ووعاء الزكاة" تم التوصل الى ثبوت صحة الفرض الفرعي الثالث كلياً حيث يزداد التأثير الايجابي لمعايير المُحاسبة الاسلامية على وعاء الزكاة عند توسيط أساليب القياس والافصاح، وقد بلغت قيمة الزيادة ١.٢ (وهي قيمة التأثير غير المُباشر) وبشكل معنوي.

النتائج والتوصيات

النتائج

من خلال الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:-

١- ان الفكر المُحاسبي يساهم في وضع الاسس والقواعد المُحاسبية التي تُمكن من القياس العادل لوعاء الزكاة .

٢- يعتمد الفكر المُحاسبي الاسلامي علي أساس التكلفة الجارية عند تحديد وعاء زكاة المُستغلات وعروض التجارة .

٣- رغم وجود اتفاق في بعض النواحي بين أسس ومبادئ الفكر المُحاسبي الاسلامي والفكر المُحاسبي المُعاصر إلا ان المبادئ والمفاهيم التي طبقها الفكر المُحاسبي الاسلامي لتحديد وقياس والافصاح عن وعاء الزكاة يجعل عملية حساب وعاء الزكاة عملية سهلة وميسرة .

٤- الالتزام بالمعايير والشروط الخاصة بتحديد وقياس وعاء زكاة المُستغلات وعروض التجارة يُمكن من الوصول الي القياس العادل لوعاء الزكاة .

٥- يعتمد إعداد المعايير المُحاسبية الاسلامية على المعايير المحاسبية الدولية حيث يتم الاستعانة بالمعايير المُحاسبية الدولية التي لا تتعارض مع تعاليم الشريعة الاسلامية وفي المُقابل يتم اصدار معايير اسلامية جديدة في المسائل الجوهرية التي يكون فيها خلاف مع المعايير الدولية.

٦- لا يغطي المعيار المُحاسبي رقم (٩) الصادر من هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمُؤسسات المالية الاسلامية بالبحرين بصورة كاملة قطاع الاعمال بأنشطته المتعددة، وكذلك دليل مُحاسبة الزكاة الكويتي حيث ركز على الجانب الارشادي في المُمارسة التطبيقية، أما معيار الزكاة رقم (١١) الصادر من الهيئة السُعودية للمُحاسبين القانونيين جاء تحت مُسمى مُحاسبة الزكاة وضريبة الدخل، ولم يرد بالمعيار مفهوم وعاء الزكاة الا في فقرة واحدة، اما الاصدار الفني الماليزي اعتمد على معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الاسلامية .

٧- تتمثل أهم وظائف مُحاسبة الزكاة في عملية القياس والافصاح، وان المقصود بالقياس هو تعيين أرقام نقدية وعينية وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية عامة وفقه الزكاة خاصه، والافصاح هو أن تحتوي التقارير المُحاسبية على كُل المعلُومات المالية حتى تُحقق التقارير الأهداف المرجوة منها.

٨- يتم تقييم مخزون آخر المُدة للمنتجات تامة الصنع بصافي القيمة البيعية الجارية، أما تقييم مخزون آخر المدة من المُنتجات تحت التشغيل والمواد الخام فتُقيم بتكلفة الشراء الاستبدالية الجارية.

٩- الاعانات الحكومية التي تحصل عليها الشركات مُقابل التزامها بانتاج مُنتج مُعين أو تخفيض سعر سلعة مُعينة لا تعتبر هذه الاعانات مال مُستفاد وانما يُعتبر جزء من مال النماء للشركة فيخضع للزكاة وقت حولان الحول .

١٠- الزكاة في الشركات الصناعية والتجارية لا تجب في الربح المُحقق فقط وإنما تجب على رأس مالها العامل، واذا حققت الشركة خسارة فأنها تخضع للزكاة إذا بلغ رأسمالها العامل اخر الحول النصاب .

١١- يؤثر الشكل القانوني للشركات على قياس وعاء الزكاة ففي الشركات الفردية فإن صاحب المؤسسة هو الذي يخضع لفريضة الزكاة بصفة شخصية وتربط عليه الزكاة بجميع أمواله التي في المؤسسة والخاصة حيث يتمتع بنصاب واحد، أما في حالة شركات الاشخاص فيُقاس وعاء الزكاة لكل شريك على حده لتُربط زكاة ماله مُستقلاً عن باقي الشركاء ومتمتعاً بنصابه كاملاً ، أما في حالة شركاة الاموال فتُربط الزكاة على الشركة ككل قياساً على نظام الخلطة في الاسلام ثم بعد ذلك يتم حساب زكاة السهم الواحد.

١٢- يتم تقييم العملات الأجنبية المملوكة للشركة بسعر الصرف الجاري (سعر البيع) في نهاية الحول.

١٣- بخصوص الديون المُستحقة للشركة على الغير فيتم تزكية الحالة منها والمرجوة التحصيل، أما الديون غير مرجوة التحصيل فلا يتم تزكيتها فتُزكى وقت تحصيلها لسنة واحدة فقط حتي وان بقيت بيد الدائن لفترة طويله، اما الديون المُستحقة التى على الشركة للغير فيتم خصمها من وعاء الزكاة.

التوصيات :-

في ضوء نتائج الدراسة يُوصى الباحث بما يلى:-

١- الزكاة نظام اجتماعي يجب ان يتولاه جهاز اداري مُستقل تُشرف عليه الدولة لأن من مسئوليتها جباية الزكاة ووضعها في مصارفها الشرعية .

٢- يجب خصم الخسائر الحقيقية وفق شروط واضحة من وعاء الزكاة وليست الخسائر المبنية على تقديرات شخصية .

٣- يجب توافر معايير لمعالجة المشاكل المُحاسبية التي تواجه المُحاسب عند تحديد وقياس عناصر الاصول والالتزامات التي تدخل في وعاء الزكاة .

٤- يوصي الباحث على ضرورة وجود معيار مُحاسبي مُوحد ينظم أسس وقواعد تحديد وقياس وعاء الزكاة خصوصاً في الشركات التجارية والصناعية .

٥- تشجيع اجراء البحوث العلمية في مجال المُحاسبة من منظور اسلامي لإظهار ما تتميز به المُحاسبة الاسلامية من مفاهيم وأهداف وخصائص تتماشى مع احكام الشريعة الاسلامية .

٦- ضرورة الاهتمام بالجانب الاعلامي لفريضة الزكاة بإستخدام كافة الوسائل الاعلامية المرئية والمسموعة لتوعية افراد المُجتمع والشركات بأهمية الزكاة ودورها البناء في اصلاح الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

٧- يوصي الباحث بالاعتماد على الاحكام الشرعية المُحاسبية عند تحديد وقياس وعاء الزكاة الاموال المستحدثة وحساب قيمتها.

٨- يجب الافصاح في القوائم المالية عن أموال الشركات التابعة وبيان مشروعية هذه الاموال لعملية حساب وعاء الزكاة .

٩- الحاجة الى اصدار قانون ينظم تحصيل وصرف موارد واستخدامات الزكاة يتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية ويتميز بالمرونة ويتواكب مع مُتغيرات الحياة الاقتصادية وانشطتها المُتعددة.

١٠- ضرورة العمل على ادخال التعديلات المطلوبة على الدخل المُحاسبي المُعد وفق المبادئ المُحاسبية التقليدية المُتعارف عليها ليتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية لحساب الزكاة .

١١- ضرورة اصدار قوائم مالية خاصة بالزكاة تحتوي على كافة عناصر الاصول والالتزامات التي تخضع للزكاة او التي تُخصم من وعاء الزكاة مع الافصاح عن الطريقة المُستخدمة لحساب الزكاة .

١٢- تختلف مُحاسبة الزكاة في الشركات عن غيرها من أنواع المُحاسبة الاخرى حيث تحتاج الى أُسس وقواعد تتناسب مع طبيعة الزكاة ومنها ضرورة التمييز بين الشركاء المسلمين وغير المسلمين وخصوصاً في الشركات ذات رأس المال الاجنبي، وكذلك يجب الاخذ بالحسبان المدة الزمنية لدفع الزكاة حيث يتم اعتماد العام الهجري لدفع الزكاة وبذلك تكون نسبة الزكاة ٢.٥%، اما عند حساب الزكاة على العام الميلادي فيجب حساب فرق الايام حيث تصبح النسبة ٢.٥٧٧٥%.

المراجع

أ- الكتب :

=======

١- أبو عبيد القاسم بن سلام،" الأموال" دار الفكر للطباعة والنشروالتوزيع" ١٣٩٥هجري.

٢- حنان عبد الرحمن أبومخ،"زكاة الشركات في الفقه الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار المأمون للنشر والتوزيع، المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية ،٢٠٠٧.

٣- شوقي إسماعيل شحاته،" التطبيق المُعاصر للزكاة"، دار الشروق، جدة ، ١٣٩٧هجري.

٤- عبدالله بن منصور الغفيلي،"نوازل الزكاة"، الطبعة الأولى، دار الميمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،٢٠٠٨.

٥- يوسف القرضاوي ،" فقه الزكاة" دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القران والسنة، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٤هجري.

٦- سامي عبد الرحمن قابل،"زكاة الأموال زكاة عروض التجارة والصناعة رؤية مُحاسبية إقتصادية إجتماعية تقنية" كتاب تحت الطبع، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

٧- محمود السيد الناغي ،" المنهج المُحاسبي في المعاملات وعقود الاعمال للمؤسسات الاسلامية"، المكتبة العصرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٢٠.

ب- الدوريات :
========
١- أنور عيدة، عوادي مصطفى، "وعاء الزكاة في ظل المعايير المُحاسبية الاسلامية "، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ٢٤،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، ٢٠١٨.
٢- سامي عبدالرحمن قابل," اطار مُحاسبي مُقترح لقياس وعاء الزكاة عروض التجارة والصناعة دراسة مقارنة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح شركات الأموال"، بحث مقبول النشر، بالمجلة المصرية للدراسات التجارية، بدون تاريخ.
٣- سلطان بن محمد بن علي السلطان،" التحليل المُحاسبي لقياس وعاء الزكاة عن عروض التجارة" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ١٩٨٥.
٤- صلاح علي احمد،" دور معايير المُحاسبة في قياس وعاء عروض التجارة، دراسة تحليلية تطبيقه"، مجلة كلية العلوم الإدارية للبحوث العلمية،العدد١، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الاسلامية،السودان، ٢٠٠٥ .
٥- عبدالله بن قاسم يماني،" تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة والصناعة وفقاً لطريقة مصادر الأموال طريقة مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية"دراسة فقهية ومُحاسبية مُعاصرة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز،المُجلد٢٩،العدد٢، جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠١٥.
٦- عدنان علي الملا،"زكاة الودائع الاستثمارية وتطبيقاتها في بيت التمويل الكويتي"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، المُجلد٢٩، العدد ٩، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت،٢٠١٤.
٧- غربي حمزة ووفاء الجبلاوي،"الصكوك الاسلامية انواعها وادارة مخاطرها"،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، جامعة المسيلة،العدد٣،الجزائر، ٢٠١٨.
٨- محمد صالح،" بعض مشاكل تقويم المخزون السلعي مُحاسبياً وأثره على القوائم المالية"، مجلة العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، اليمن ،٢٠١١.

٩- هدي ذياب، "مشاكل ومعوقات تحديد وعاء الزكاة في النظام المُحاسبي لدى الشركات المُساهمة السودانية : دراسة تحليلية من وجهة نظر المهتمين بمُحاسبة الزكاة "، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ،المُجلد٣ ، العدد٩ ، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٨.

ج - الرسائل العلمية :
==========
١- امينة حسن عبدالسلام حسن، "إطار مُحاسبي مُقترح لقياس وعاء الزكاة في المُنشأت الصناعية، مع دراسة تطبيقية"،رسالة ماجستير، قسم المُحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة،١٩٩١.

٢- بوشاكر جلول،"طرق القياس المُحاسبي لبنود قائمة المركز المالي من منظور معايير الإبلاغ المالي الدولية وحدود تطبيقها في البيئة المُحاسبية الجزائرية"،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجمهورية الجزائرية، ٢٠٢١.

٣- توفيق قائد سعيد المجيدي،"مشاكل القياس والإفصاح المُحاسبي للوعاء الزكوي في المصارف الإسلامية في اليمن"دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية اليمنية، رسالة دكتوراة، قسم المُحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ٢٠١٦.

٤- رولا كاسر لايقة، " القياس والإفصاح المُحاسبي في القوائم المالية المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الإستثمار، دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري"، رسالة ماجستير، قسم المُحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، سوريا،٢٠٠٧.

٥- سايب رامي،"مُلاءمة أسس القياس وفق معايير المُحاسبة الدولية لتحديد وعاء الزكاة في الشركات دراسة حالة لمجموعة من الشركات" رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجمهورية الجزائرية، ٢٠٢٠.
٦- شادو عبد اللطيف، القياس والإفصاح المُحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المُحاسبية الدولية IAS/ IFRS، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجمهورية الجزائرية، ٢٠١٣.
٧- علي بن محمد بن محمد نور،" فقه التقدير في حساب الزكاة، دراسة تاصيلية تطبيقية لمنهجية التحري والتقريب في زكاة الشركات المُساهمة" رسالة دكتوراه، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤٤٠هجري.
٨- عبد المنعم عطا العلول،" دور الافصاح المُحاسبي في دعم نظام الرقابة والمُساءلة في الشركات المُساهمة العامة"، رسالة ماجستير، قسم المُحاسبة والتمول، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، قطاع غزة، فلسطين، بدون تاريخ.
٩- غراف الزهرة،" المُقارنة بين المعايير الإسلامية والمعايير المالية الدولية" جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، ٢٠١٧.

١٠- كريم منصور علي حسوبة، وأخرين،" المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، الطبعة الأولى، قسم المُحاسبة ،كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢.

١١- مشيرة عبدالله احمد علي، "المشاكل المُحاسبية لتحديد وقياس وعاء زكاة المُستغلات وزكاة عروض التجارة"، رسالة ماجستير، إدارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، جمهورية السودان، ٢٠١٦.

١٢- هيثم رمضان عبدالجواد محمد، "النظام المُحاسبي لزكاة المشروعات التجارية في ضوء المعايير المُحاسبية المصرية"، رسالة ماجستير، قسم المُحاسبة، كلية التجارة، جامعة بني سويف،٢٠١٧.
١٣- نوال عبدالرحمن حمد محمد،"مُحاسبة الزكاة عن الأوراق المالية والودائع الإستثمارية"، رسالة ماجستير، قسم المُحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، الجمهورية السودانية، ٢٠٠٨.

د - المؤتمرات :

==========

١- بهاء الدين عبدالخالق بكر، " زكاة دخول المهن الحرة بين المبادئ المُحاسبية والشرعية" ورقة عمل مُقدمة في مؤتمر الزكاة، كلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،٢٠١١.

٢- حسين شحاته،"مشكلة التضخم في الفكر الإسلامي"، المؤتمر العلمي للمُحاسبة والمراجعة، نقابة التجاريين بالقاهرة، يونيو ١٩٨١.

٣- محمود السيد الناغي، منهج المُحاسبة عن الزكاة، المؤتمر الدولي لمعهد الزكاة السودانى، الخرطوم، ٢٠٠٧.

٤- مسعود صديقي،" التوحيد المُحاسبي الدولي بين المأمول والموجود"، الملتقى الدولي الاول حول النظام المُحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، ١٧-١٨ يناير، ٢٠١٠.

هـ : المواقع الالكترونية وأخرى :

==========

١- الهيئة السعودية للمُحاسبين القانونيين،"معيار المُحاسبة المالية للزكاة"، لجنة معايير المُحاسبة، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩.

٢- المعايير الشرعية، هيئة المُحاسبة والمراجعة للمُؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (١)، نوفمبر ٢٠١٧.

٣- الهيئة السعودية للمراجعين والمُحاسبين، "المعايير الدولية للتقرير المالي" طبعة ٤، المملكة العربية السعودية، اصدار عام ٢٠٢٢ .

٤- بيت الزكاة، "دليل الإرشادات لحساب زكاة الشركاة" الطبعة الرابعة، دولة الكويت،٢٠١٥ .

٥- جامعة الدول العربية، الامانة العامة، "حلقة الدراسات الإجتماعية للجامعة العربية" الدورة الثالثة، دمشق ،١٩٥٢.

٦- رياض منصور الخليفي،"معيار مُحاسبة زكاة الشركات"دراسة شرعية ومُحاسبية وقانونية واقتصادية حول معيار مُحاسبي جديد لحساب زكاة البنوك والشركات والافراد طبقاً لوصف الغني في الشريعة الاسلامية، جمعية المُحاسبين والمراجعين الكويتية، دولة الكويت، ٢٠١٨.

٧- هيئة المُحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية،" معيار المُحاسبة المالية رقم ٩ الزكاة"، مملكة البحرين، ١٩٩٩.

7-(https://accdiscussion.com/acc14760.html)

8- (www.dorar.net)

9- (https://Zakati.net/about-Zakati/)

ثانياً: - المراجع باللغة الانجليزية:

==========

1-Adnan ,M,& Bakar , N ., (2009) , “Accounting treatment for corporate Zakat: a critical review, "**International journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management",VOI.2,NO.I**.

2- Fahamsyah, Muhammad & Wahyudi, Muhammad. (2020). “Good Zakat Governance; The Mustahiq-Muzakki Transformation Report Model”, Conference: Proceedings of the 1st Conference on Islamic Finance and Technology, CIFET, 21 September, Indonesia.

3- Hasan , M., (2018) , “Zakat Calculation Model APPS”, **Global Business and Management Research : An international Journal, VOL. IO,NO.3.**

4- Kadir, M., & Abdullah, A., (2019) Management of Accounting for, Business Zakat Practices in Malaysia : A Closer look” , **international journal of Academic Research Vol. 9 NO. 11.**

5- Niswah, Irma & Marlina, Lina & Solihah,. (2020). A Review of Zakat Studies in ASEAN”, ",Ekonomi Islam Indonesia. 2:1.

6- Obaidullah, M. ,(2016) , “ Revisiting estimation Methods of business Zakat and related tax incentives “ , **Journal of Islamic Accounting and Business Research , VOL.7, NO.4.**

7- Samargandi, N,et al, (2018) , “Can disclosure Practices and stakeholder management influence zakat Payers, trust? A Malaysian evidence”, **Business and Economic Horizons journal, VoL,14, NO,4.**

8- Sarea, A.,(2013), “Accounting Treatment of Zakat : Additional Evidence from AAOIFI”, **Journal of Islamic Banking and finance ,VOL.I,NO.I.**

9- Yusuf M, & Derus , A,(2013)’’Measurement model of Corporate Zakat collection in Malaysia, A test of diffusion of innovation theory , **Humanomics journal, VOL 29, NO.1.**

10-Yunani, Ahmad, et. al, (2020). “efficiency of zakat management organization (OPZ) bank syaraih: data envelopment analysis approach”, HamdardIslamicus, Vol. 43 No. 1.